

جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



العنوان :

الإطار التنظيمي للرقمنة وإنعكاساته على أداء المرفق العمومي
في الجزائر (مرفق العدالة نموذجاً)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

تحت إشراف الدكتور:

صولي خالد

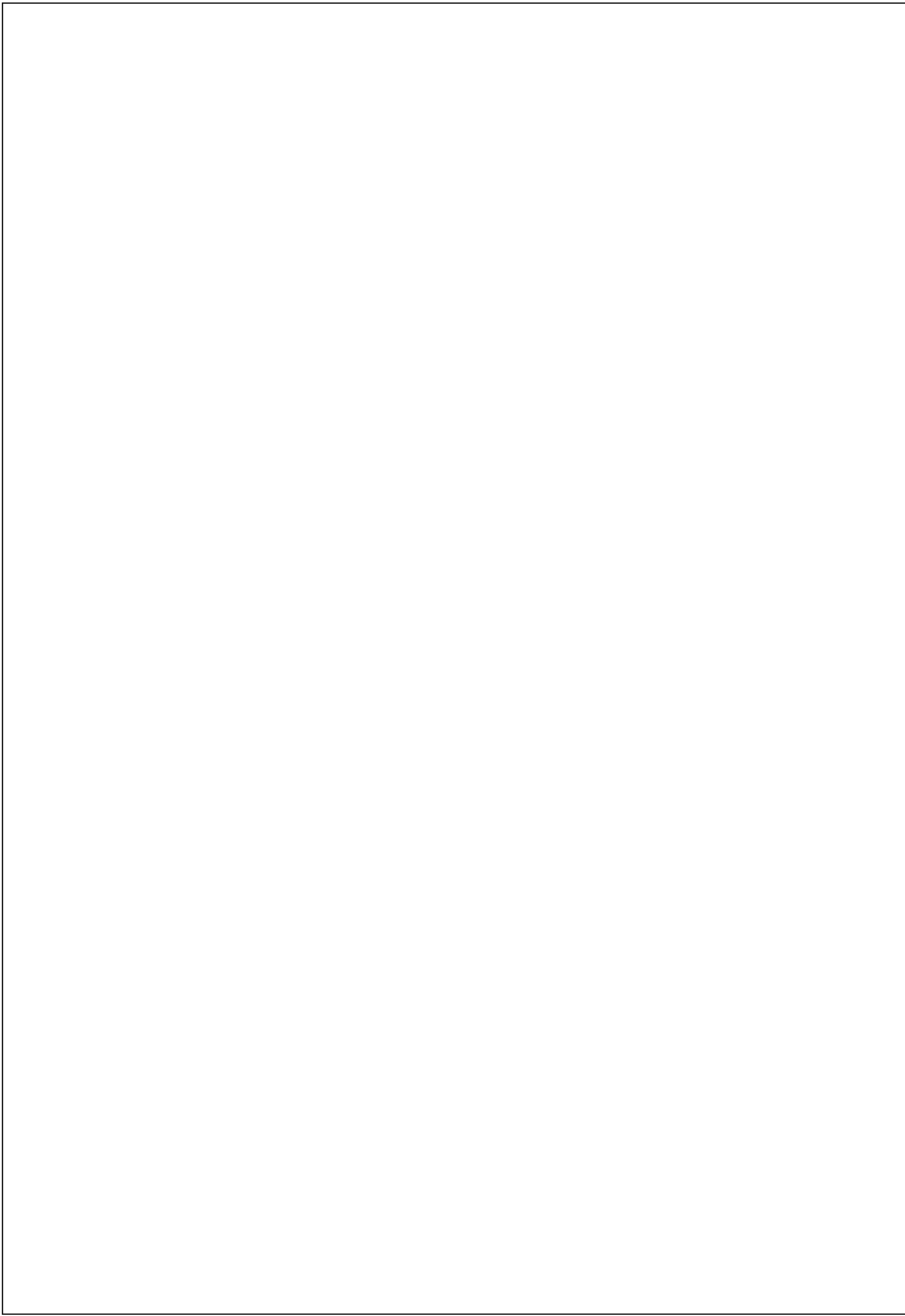
من إعداد الطالب:

خنشة إبراهيم

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الإسم واللقب
رئيسا	
مشرفا ومقررا	د. صولي خالد
ممتحنا	

السنة الجامعية 2025/2026م





شكر و عرفان

قال تعالى في سورة العلق:

﴿اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اِقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ

* الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق: 1-5)

شكر

"بدايةً، أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان لله عز وجل على توفيقه وتيسيره إتمام هذا العمل بنجاح. وإني أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى سعادة الأستاذ المشرف: د. صولي خالد، على تفضله بالإشراف على هذا الموضوع، وعلى ما قدمه لي من نصائح قيمة وتوجيهات سديدة. لم يبخل علينا وقته وجهده رغم مشاغله الكثيرة، فجزاه الله خير الجزاء.

كما نخص بالشكر الجزيل لجنة المناقشة الموقرة، ونشكر جميع الأساتذة الأفاضل على دعمهم، إلى كافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي

إهداء

"إلى من أرسله الله رحمة للعالمين، وإلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة
ونصح الأمة، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أذكرى الصلوات وأتم التسليم.
إلى والدي الكريمين، سندي وعوني، ونور دربي ووجهتي. إلى من كانت
دعواتهما الصادقة أبلى الأثر في نجاحي وتوفيقي، أهدي فرحة تخرجي هذه.
إلى أمي، مصدر قوتي وسندي في الحياة، الذي رافقتني منذ خطواتي الأولى
في طلب العلم إلى أخواتي، أنتم عوني وسندي الذي لا يميل.
إلى كل نبضة دفت في بيتي الصغير، وإلى براعم عائلتي الجميلة.
إلى أستاذي د. صولي خالد الذي مد لنا يد العون وقدم لنا التوجيه والإرشاد، فله
منا كل الثناء والتقدير بعد قطرات المطر على جهودهِ القيمة
إلى كل من ساهم وأعاننا في إتمام هذه المذكرة، وإلى كافة زملائنا في كلية
الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية،
وإلى كل الأحباب الذين ذكرهم قلبي ونسيهم قلبي."

مقدمة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

مقدمة :

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات متسارعة فرضتها الثورة الرقمية والتطور التكنولوجي، حيث أصبحت الرقمنة من أبرز مظاهر العصر الحديث وأحد أهم أدوات تحديث أنظمة الدولة ومؤسساتها. فقد أدت تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تغيير طرق التسيير والإدارة وتقديم الخدمات، مما دفع مختلف الدول إلى تبني استراتيجيات رقمية تهدف إلى تحسين الأداء الإداري وتحقيق الفعالية والشفافية في المرافق العمومية. وتُعد الرقمنة اليوم خيارا استراتيجيا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة ومواكبة متطلبات الحوكمة الحديثة، خاصة في ظل تزايد حاجات المواطنين إلى خدمات عمومية سريعة وعالية الجودة.

وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى وضع إطار تنظيمي وتشريعي يضبط عملية الرقمنة ويضمن حسن تطبيقها داخل المرافق العمومية، من خلال سن قوانين وتنظيمات تحدد آليات استخدام الوسائل الرقمية وتحمي المعطيات والحقوق المرتبطة بها. فالإطار التنظيمي للرقمنة يمثل مجموعة القواعد القانونية والمؤسسية التي توطر استعمال التكنولوجيا الرقمية داخل الإدارة العمومية، بما يضمن تحقيق الأمن القانوني والفعالية الإدارية في آن واحد.

وقد سعت الجزائر، كغيرها من الدول، إلى تبني مشروع التحول الرقمي من خلال إطلاق عدة إصلاحات وتشريعات تهدف إلى عصنة الإدارة العمومية وتحسين جودة الخدمة المقدمة للمواطن، وتجسد ذلك في استحداث منصات رقمية وتطوير الخدمات الإلكترونية وإصدار نصوص قانونية تنظم المعاملات الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية، إضافة إلى تعزيز الإدارة الإلكترونية داخل مختلف القطاعات الحيوية.

ويعتبر مرفق العدالة من أهم المرافق العمومية التي شملتها عملية الرقمنة، نظرا لدوره الأساسي في تكريس دولة القانون وحماية الحقوق والحريات. وقد عرفت العدالة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة جملة من الإصلاحات الرقمية، تمثلت في اعتماد الرقمنة في تسيير الملفات القضائية، وإطلاق الخدمات القضائية الإلكترونية، واستعمال التقنيات الحديثة في التواصل وتبادل المعلومات، بما يسهم في تسريع الإجراءات القضائية وتقريب العدالة من المواطن.

• أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة الموضوع في مايلي :

- إبراز دور الرقمنة في تطوير أداء المرافق العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

- توضيح أهمية الإطار التنظيمي والقانوني في ضمان نجاح التحول الرقمي داخل الإدارة العمومية .
- بيان أثر رقمنة مرفق العدالة في تحقيق السرعة والشفافية وتسهيل الوصول إلى الخدمة القضائية.

• أهداف الدراسة:

تهدف دراسة الموضوع الى :

- التعرف على مفهوم الإطار التنظيمي للرقمنة وأهم الآليات القانونية المؤطرة له في الجزائر .
- تحليل واقع الرقمنة داخل مرفق العدالة الجزائرية ومدى مساهمتها في تحسين الأداء الإداري والقضائي .
- الوقوف على أهم التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق الرقمنة في قطاع العدالة واقتراح حلول مناسبة لها.

• أسباب اختيار الموضوع:

تظهر عوامل إختيارنا للموضوع من خلال :

- لأهمية المتزايدة للرقمنة في عصر التحول التكنولوجي وتأثيرها المباشر على الإدارة العمومية .
- حداثة الموضوع وقلة الدراسات المتخصصة التي تناولت رقمنة مرفق العدالة في الجزائر بصورة معمقة .
- الرغبة في إبراز مدى فعالية الإصلاحات الرقمية في تحسين أداء مرفق العدالة وخدمة المتقاضين.

• الدراسات السابقة:

في حدود بحثنا المتواضع وقفنا على مجموعة من الدراسات التي تناولت بعض الجوانب من الموضوع منها:

- دراسة للطالبين العيداني محمد وزروق يوسف بعنوان :رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، نوقشت بجامعة باتنة 1 الحاج لخضر، تخصص قانون عام، خلال السنة الجامعية 2019-2020، وقد تناولت الدراسة مختلف الإصلاحات القانونية المتعلقة بعصرنة قطاع العدالة ورقمنة الخدمات القضائية في الجزائر .

- دراسة للطالب لمقدم عبد الغني بعنوان :الرقمنة كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر - قطاع العدالة نموذجاً، نوقشت بجامعة الوادي، تخصص إدارة وقانون، خلال السنة الجامعية 2016-2017، وركزت الدراسة على دور الرقمنة في تطوير أداء الإدارة العمومية وتحسين جودة الخدمة القضائية .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

- دراسة للطالين بن علي فارس وداود فوزي بعنوان :تطبيقات مشروع الجزائر الإلكترونية على قطاع العدالة،
نوقشت بجامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج، تخصص قانون، خلال السنة الجامعية 2025-2026،
وتطرقت إلى آليات تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية داخل مرفق العدالة .

- دراسة للطالين صاهد عبد الحليم وبن دادة أيمن بعنوان :التقاضي الإلكتروني كآلية لإنجاح نظام العدالة،
نوقشت بجامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج، تخصص إعلام آلي وأنترنت، خلال السنة الجامعية
2023-2024، حيث تناولت الدراسة مفهوم التقاضي الإلكتروني ودوره في تسهيل الإجراءات القضائية وتحقيق
السرعة في الفصل في القضايا.

• حدود البحث:

الحدود الموضوعية: دراسة الإطار التنظيمي للرقمنة وانعكاساته على أداء مرفق العدالة دون التوسع في باقي
المرافق العمومية .

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الجزائر باعتبارها مجال البحث والتطبيق .

الحدود الزمنية: تمتد الدراسة إلى مرحلة الإصلاحات الرقمية الحديثة التي عرفها قطاع العدالة في السنوات الأخيرة.

• اشكالية الدراسة:

انطلاقا من تبني الجزائر للسياسة الاصلاحية المرتبطة بالتحول الرقمي، وتجسيد ذلك من خلال رقمنة المرفق
العمومي بصفة عامة ومرفق العدالة على وجه الخصوص؛ تبرز الأهمية القانونية والتنظيمية لهذا النهج ومدى
فعالية الإطار التنظيمي المعتمد في تحسين أداء مرفق العدالة، من حيث السرعة والشفافية وجودة الخدمة القضائية،
وبهذا يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أسهمت سياسة الرقمنة في تحسين أداء مرفق العدالة في الجزائر ؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية العامة سؤالين فرعيين هما:

1. ما المقصود برقمنة المرفق العمومي وما هي الآليات القانونية والتنظيمية المؤطرة لها في الجزائر ؟

2. الى أي مدى أسهمت سياسة الرقمنة في تحسين أداء مرفق العدالة في الجزائر ؟

• فرضية الدراسة:

- ان تبني نهج رقمنة المرفق العام يساهم في تحقيق جودة الخدمة العمومية

• مناهج الدراسة:

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

- **المنهج التاريخي:** هو الطريقة التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بالمستقبل، والتاريخ عنصر أساسي ومساعد على فهم المراحل التي مرّت بها قضية رقمنة المرفق العمومي في الجزائر، وبالتالي تم استخدام المنهج التاريخي كمساعد على دراسة الخلفية التاريخية للبنية القانونية والتنظيمية للرقمنة في الجزائر.

- **المنهج الوصفي:** هو الطريقة التي تعتمد على دراسة الظواهر ووصفها وصفا موضوعيا دقيقا من جميع جوانبه، سواء كان وصفا كميا أو كيفيا، وتم استخدام هذا المنهج كمساعد على الاحاطة بالنصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بتطوير المرفق العمومي بصفة عامة، وبمرفق العدالة على وجه الخصوص.

- **منهج دراسة حالة:** وهو طريقة تعتمد على التحليل والتعمق في حالة بعينها، وتم استخدام هذا المنهج بهدف التقرب أكثر من الظاهرة المدروسة، من خلال دراسة التطور الرقمي لمرفق العدالة في الجزائر، ومدى انعكاسات هذا التطور على أداء هذا المرفق الهام

لدراسة موضوع رقمنة قطاع العدالة في الجزائر تم استخدام مجموعة من المفاهيم منها:

- **الرقمنة:** هي عملية تحويل مختلف المعاملات والوثائق والخدمات التقليدية إلى صيغة رقمية باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال

- **المرفق العمومي:** المرفق العام هو مشروع أو تنظيم تُنشئه الدولة أو تشرف عليه، ويهدف بشكل أساسي إلى إشباع الحاجات العامة للمجتمع وتحقيق المصلحة العامة يُعد المرفق العام الركيزة الأساسية التي يقوم عليها القانون الإداري، ويخضع لنظام قانوني متميز يوازن بين سير المصلحة العامة وامتيازات السلطة العامة

- **مرفق العدالة:** بأنه الخدمة العمومية الأساسية التي توفرها الدولة لضمان سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات، من خلال منظومة من المحاكم والهيئات القضائية التي تفصل في النزاعات وتُحقّق العدالة والإنصاف بين الأفراد والمجتمع

- **رقمنة مرفق العدالة:** رقمنة قطاع العدالة هي عملية تحويل الإجراءات والمعاملات القضائية التقليدية إلى خدمات إلكترونية رقمية حديثة. تهدف هذه الخطوة إلى تبسيط الإجراءات، تقصير آجال التقاضي، تقريب العدالة من المواطن، وتعزيز الشفافية والنجاعة في تسيير مرفق القضاء

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر .

• **الإطار النظري:** هو الركيزة الأساسية والعمود الفقري لأي بحث علمي .يُعرّف بأنه مجموعة النظريات،

والمفاهيم، والمبادئ، والقوانين التي تحكم مشكلة الدراسة. يُمثّل الإطار الفلسفي والفكري الذي يوجه

الباحث، ويشرح العلاقات بين متغيرات البحث، ويُستخدم كعدسة لتفسير النتائج

إن طبيعة الدراسة تحتم توظيف بعض المقاربات النظرية كمدخل أساسية تساعد على فهم الموضوع فهما

تفصيليا ك:

- **المقاربة القانونية:** التي تساعد على دراسة وتحليل عملية رقمنة المرفق العمومي من الزاوية القانونية.

- **المقاربة المؤسسية:** التي تساعد على دراسة وتحليل عملية رقمنة مرفق العدالة، كونه مؤسسة هامة من

مؤسسات الدولة الجزائرية.

• خطة الدراسة:

وللإجابة عن هذين السؤالين تم اقتراح خطة مكونة من فصلين أساسيين:

الفصل الأول: يحدد الإطار المفاهيمي لرقمنة المرفق العمومي في الجزائر من خلال مبحثين؛ المبحث الأول يشرح

المفهوم القانوني لرقمنة المرفق العمومي، والمبحث الثاني يتطرق الى قضية التحول الرقمي للمرفق العمومي في

الجزائر .

الفصل الثاني: يقيم مدى فاعلية فكرة تجسيد سياسة الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر، وذلك عبر مبحثين؛

مبحث أول يبين الأطر التنظيمية والتقنية لرقمنة قطاع العدالة، ومبحث ثان يتعرض الى موضوع رقمنة تسيير

الموارد وسير العمل القضائي

كما يتضح أن الرقمنة في قطاع العدالة ساهمت بشكل كبير في تحسين جودة الخدمات القضائية من خلال تسريع

الإجراءات، وتسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات عن بُعد، مما عزز من كفاءة المرفق القضائي وشفافيته

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

تمهيد:

يُعدّ التحول الرقمي من أبرز التحولات التي عرفتھا المجتمعات المعاصرة، حيث فرضت الثورة التكنولوجية نفسها على مختلف القطاعات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي دفع الدول إلى تبني سياسات جديدة ترتكز على الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها وسيلة فعالة لتحقيق التنمية وتطوير الأداء المؤسسي، وقد أصبحت الرقمنة اليوم من أهم الآليات الحديثة التي تعتمد عليها الإدارات العمومية لتحسين جودة الخدمات، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية والسرعة في تقديم الخدمة العمومية.

وفي هذا الإطار ارتبطت الرقمنة بالمرافق العامة باعتبارها الأداة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لإشباع الحاجات العامة وتحقيق المصلحة العامة، حيث أصبح تحديث المرافق العامة وتطوير طرق تسييرها ضرورة حتمية تفرضها متطلبات العصر الحديث، ومن ثم برزت أهمية دراسة المفاهيم القانونية المتعلقة بالرقمنة والمرفق العام لفهم طبيعة العلاقة بينهما، خاصة مع اتساع مجالات استخدام التكنولوجيا الرقمية داخل الإدارة العمومية.

كما أن الجزائر، على غرار باقي الدول، سعت إلى مواكبة هذا التحول من خلال تبني برامج إصلاحية تهدف إلى عصنة الإدارة العمومية وإدماج التكنولوجيا الرقمية في مختلف المرافق العامة، بما يسمح بتحسين الأداء الإداري وتسهيل حصول المواطنين على الخدمات العمومية، غير أن نجاح هذا التحول يبقى مرتبطا بتوفر مجموعة من المحددات القانونية والتنظيمية والتقنية والبشرية التي تضمن التطبيق الفعلي والفعال للرقمنة داخل المرافق العامة.

وعليه، سيتم في هذا الفصل التطرق إلى الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة من خلال بيان ماهية الرقمنة ومختلف خصائصها وتطبيقاتها، ثم دراسة مفهوم المرفق العام ومبادئه وتصنيفاته وأركانه، قبل الانتقال إلى دراسة التحول الرقمي للمرافق العامة في الجزائر من خلال إبراز دوافعه وأهميته ومتطلباته، إضافة إلى مراحل تطبيقه والمعوقات التي تواجهه ومدى فعاليته في تطوير الخدمة العمومية.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

المبحث الأول: المفهوم القانوني للرقمنة والمرافق العامة

يُعتبر موضوع الرقمنة والمرافق العامة من المواضيع القانونية الحديثة التي فرضت نفسها بقوة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية أداة أساسية تعتمد عليها الدول في تطوير الإدارة العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. وقد أدى هذا التحول إلى بروز مفاهيم جديدة ترتبط بالإدارة الإلكترونية والحكومة الرقمية، الأمر الذي استوجب وضع أطر قانونية وتنظيمية تؤطر استعمال الوسائل الرقمية داخل المرافق العامة بما يضمن الفعالية والشفافية وحماية حقوق الأفراد. وتُعرف الرقمنة بأنها عملية تحويل مختلف المعاملات والوثائق والخدمات التقليدية إلى صيغة رقمية باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو ما ساهم في إحداث تغييرات جوهرية في طرق تسيير المرافق العامة. وقد أولى المشرع الجزائري أهمية كبيرة لهذا المجال من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية، من بينها القانون رقم 15-03¹ المتعلق بعصرنة العدالة، والقانون رقم 18-07² المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والتي تهدف جميعها إلى تكريس البيئة القانونية الملائمة للتحول الرقمي.

ومن جهة أخرى، يُعد المرفق العام من أهم مفاهيم القانون الإداري، باعتباره الوسيلة التي تعتمد عليها الدولة لإشباع الحاجات العامة وتحقيق المصلحة العامة، حيث ارتبط ظهوره بتطور وظائف الدولة وتوسع تدخلها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وقد استقر الفقه والقضاء الإداري على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحكم سير المرافق العامة، والمتمثلة أساسا في مبدأ الاستمرارية، ومبدأ المساواة بين المنفعين، ومبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتكيف مع متطلبات المجتمع.

كما أن التطور التكنولوجي الحديث ساهم في إعادة تشكيل مفهوم المرفق العام من خلال إدماج الرقمنة في مختلف نشاطاته، وهو ما أدى إلى ظهور نماذج جديدة من الخدمات العمومية الإلكترونية التي تهدف إلى تقريب الإدارة من المواطن وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين الأداء العمومي.

وعليه، سيتم في هذا المبحث دراسة المفهوم القانوني للرقمنة والمرافق العامة، وذلك من خلال التطرق إلى ماهية الرقمنة وتطورها التاريخي وخصائصها المختلفة، ثم دراسة الإطار القانوني للمرافق العامة من حيث نشأتها

¹ القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة: قانون رقم 15-03 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 01 فبراير

سنة 2015، يتعلق بعصرنة العدالة، صادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06.

² قانون رقم 18-07 مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق لـ 10 يونيو سنة 2018، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، صادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

ومفهومها ومبادئها الأساسية وتصنيفاتها وأركانها، بما يسمح بفهم العلاقة القائمة بين الرقمنة والمرافق العام في ظل التحولات الحديثة التي تعرفها الإدارة العمومية في الجزائر.

المطلب الأول: ماهية الرقمنة

أصبحت الرقمنة اليوم واقعا حتميا فرضته التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إلى جانب الانتشار الواسع لشبكة الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي عبر مختلف أنحاء العالم، وقد أدى هذا التطور إلى دفع الدول والحكومات نحو إعادة تكييف أنظمتها الإدارية والاقتصادية والتعليمية، مع ضرورة تعميم استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف القطاعات والمجالات،¹ بما يواكب متطلبات العصر الرقمي ويحقق الفعالية في تقديم الخدمات.

الفرع الأول: مفهوم الرقمنة وخصائصها

وتُعد الرقمنة من أبرز التحولات النوعية التي عرفها قطاع المعلومات خلال العقود الأخيرة، إذ ساهمت في إحداث نقلة جذرية في أنظمة حفظ المعلومات ومعالجتها وإتاحتها، من خلال استحداث وسائل حديثة تعتمد على التقنيات الرقمية المتطورة. وقد أتاحت هذه التحولات إمكانية تخزين البيانات ونقلها واسترجاعها بسرعة ودقة أكبر مقارنة بالأساليب التقليدية.²

أولا: تعريف الرقمنة

يقصد بالرقمنة عملية تحويل المنتجات والموارد التقليدية المادية إلى موارد رقمية يمكن معالجتها وتخزينها واستعمالها بواسطة الوسائل الإلكترونية الحديثة، كما تُعتبر الرقمنة عملية تطوير شاملة لأساليب عمل المؤسسات،

¹ محديد حميد، "الرقمنة والتعليم الإلكتروني في قطاع التعليم العالي"، ضمن أعمال تحرير خواثة سامية، الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، الجزء الأول، الجزائر: دار كنوز الحكمة، 21-22 فبراير 2021، ص

² مهري سهيلة، المكتبة الرقمية في الجزائر: دراسة الواقع وتطلعات المستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة في علم المكتبات، تخصص إعلام علمي وتقني، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم المكتبات، 2005-2006، ص 81.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

تعتمد على إدماج التقنيات الرقمية الحديثة بهدف تحسين الأداء وتحقيق الأهداف المرجوة ورفع مستوى رضا المستفيدين من الخدمات.

وتتمثل الرقمنة كذلك في دمج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف نشاطات المؤسسات، بما يؤدي إلى اكتساب مهارات جديدة وإعادة هيكلة طرق العمل بما يتلاءم مع البيئة الرقمية الحديثة.¹ كما تشمل عملية تحويل الموارد غير الرقمية، مثل الكتب والمخطوطات والوثائق والصور والتسجيلات السمعية والبصرية، إلى ملفات رقمية باستخدام أجهزة وتقنيات حديثة كالحواسيب والماسحات الضوئية وغيرها.²

وقد عرف الأستاذ **محمد فتحي عبد الهادي** الرقمنة بأنها: عملية تحويل البيانات والمعلومات إلى شكل رقمي يسمح بمعالجتها بواسطة الحاسوب، وذلك من خلال تحويل النصوص والصور والوثائق المختلفة إلى إشارات ثنائية يمكن قراءتها إلكترونياً، ويعتمد هذا النظام على لغة رقمية مكونة من وحدات صغيرة تعرف بالبتات (Bits)، وهي أساس تمثيل البيانات والمعلومات داخل الأنظمة المعلوماتية الحديثة.³

كما تسمح الرقمنة بتحويل مختلف مصادر المعلومات إلى لغة الحاسب الآلي، لتصبح قابلة للنقل والتخزين والمعالجة عبر وسائل إلكترونية متعددة، سواء من خلال الألياف البصرية أو الأقمار الصناعية أو وسائط التخزين الرقمية المختلفة.⁴

ومن جهة أخرى، عرفت موسوعة مصطلحات المكتبات والمعلومات والحاسبات، الرقمنة، بأنها: عملية إنشاء صورة رقمية للوثائق أو الصور الأصلية، عن طريق تحويل الضوء المنعكس أو المنبعث منها إلى إشارات رقمية يمكن تخزينها أو بثها أو إعادة عرضها إلكترونياً على شاشات الحاسوب.

¹ محمد محمود محمد إبراهيم، "الرقمنة لضمان جودة التعليم"، ضمن أعمال تحرير خواثة سامية، الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، الجزء الأول، الجزائر: دار كنوز الحكمة، 21-22 فبراير 2021، ص 59.

² مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، "مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات: دراسات الاستراتيجية المتبعة"، مجلة RIST، المجلد 19، العدد 1، 2010، ص 21.

³ أسود ياسين، "الرقمنة كضمان للجودة في التعليم العالي"، ضمن أعمال تحرير خواثة سامية، الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، الجزء الأول، الجزائر: دار كنوز الحكمة، 21-22 فبراير 2021، ص 180.

⁴ نيكولاس نيجروبونتي، التكنولوجيا الرقمية: ثورة جديدة في نظم الحاسبات والاتصالات، ترجمة سمير إبراهيم شاهين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1998، ص 23-24.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

يقدم الباحث دوج هودجز تعريفاً للرقمنة تبنته المكتبة الوطنية الكندية، مفاده أنها إجراء يهدف إلى تحويل المحتوى الفكري الموجود على وسيط تخزين تقليدي مادي إلى صيغة رقمية، بما يسمح بإتاحته عبر شبكة الإنترنت أو الشبكة الداخلية للمؤسسة. (Intranet)

وبصياغة أبسط، يمكن القول إن الرقمنة هي عملية إدخال النصوص والصور والأصوات إلى الحاسوب عبر وحدات الإدخال الرقمية المختلفة مثل الماسحات الضوئية، ولوحة المفاتيح، والفأرة، ووسائل تسجيل الصوت، ثم معالجتها وتخزينها وإخراجها في شكل معلومات رقمية قابلة للتداول والمشاركة في أي زمان ومكان.

كما تُعرف الرقمنة بأنها تقنية حديثة تهدف إلى تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي، سواء كانت مطبوعة أو على ميكروفيلم أو شفافات أو غيرها من الأشكال، إلى شكل رقمي يمكن قراءته وعرضه على شاشات الحاسوب. وتجدر الإشارة إلى أن جذور هذا المفهوم تعود إلى تقنية الفاكس التي كانت تقوم على إرسال نسخة مع الاحتفاظ بالأصل، قبل أن تتطور هذه الفكرة لاحقاً إلى تقنيات الماسحات الضوئية التي مكّنت من إنتاج وثائق إلكترونية بشكل مباشر.

وعليه، يمكن تعريف الرقمنة بأنها عملية تحويل الوثائق والبيانات والسجلات من طابعها الورقي إلى طابع إلكتروني رقمي، باستخدام مختلف الوسائل والتقنيات الحديثة مثل الحواسيب، والإنترنت، والبرمجيات، والماسحات الضوئية، بما يسمح بتسهيل حفظها ومعالجتها واسترجاعها¹.

وبعد تحديد مفهوم الرقمنة، من المهم الإشارة إلى بعض المفاهيم المرتبطة بها والتي تتداخل معها، مثل الحوكمة الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية، والتحول الرقمي. إذ تُعرف:

- **الحوكمة الإلكترونية:** بأنها استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تسيير المرافق العامة، مع إحداث تغييرات تنظيمية وبشرية تهدف إلى تحسين الخدمة العمومية وتعزيز الشفافية والمساءلة، بما يكرّس مبدأ الديمقراطية التشاركية ويعزز إشراك المواطن في اتخاذ القرار.

¹ مهري سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 81-82.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

- أما الإدارة الإلكترونية: فهي الأداة التي تهدف إلى تطوير أداء المؤسسات الإدارية من خلال اعتماد التكنولوجيا الحديثة، حيث تقوم على فكرة “الإدارة بلا ورق” و”الإدارة بلا زمان ولا مكان”، مما يتيح للمواطن الحصول على الخدمات الإدارية دون الحاجة إلى التنقل إلى المرفق الإداري أو الالتزام بوقت محدد¹.

- في حين يُقصد بالتحول الرقمي: انتقال المؤسسات من النمط التقليدي في التسيير إلى نموذج يعتمد بشكل كامل على التقنيات الرقمية في تصميم الخدمات والمنتجات وتنفيذ الإجراءات، وهو ما يستدعي تغييرات عميقة تمس الهياكل التنظيمية وأساليب العمل والعمليات الإدارية.

وعليه، يُلاحظ أن مصطلح الرقمنة والتحول الرقمي قد استُخدما في بعض الدراسات بشكل مترادف، رغم وجود فروق دقيقة بينهما من حيث المضمون والنطاق.

ثانيا: أهمية الرقمنة وأهدافها

يُعتبر التحول الرقمي من أبرز التحولات الحديثة التي شهدتها العالم المعاصر، إذ يمثل نقلة نوعية تهدف إلى تطوير الأداء وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، إضافة إلى عصرنة المرافق العامة ورفع كفاءتها. وتكمن أهمية الرقمنة في كونها فتحت آفاقًا واسعة أمام التعلم والبحث والتواصل وتبادل المعلومات، كما ساهمت في تسهيل الوصول إلى المعرفة وتمكين الأفراد من التعبير عن آرائهم ونشر المعلومات بسرعة وفعالية².

وتتجلى أهمية الرقمنة كذلك في دورها الكبير في حماية الوثائق والمجموعات الأصلية والنادرة، حيث تُعد وسيلة فعالة للمحافظة على مصادر المعلومات القيمة والهشة من التلف أو الضياع، وذلك من خلال توفير نسخ إلكترونية بديلة تقلل من الحاجة إلى استعمال النسخ الأصلية. كما وفرت الرقمنة العديد من الخصائص التقنية التي تسهل عملية الاطلاع على النصوص والوثائق³، مثل إمكانية تكبير النصوص وتصغيرها، والتنقل السريع

* الشفافيات (الشفافيات) هي عبارة عن أوراق رقيقة مصنوعة من مادة بلاستيكية شفافة، يمكن الكتابة أو الرسم عليها باستخدام أقلام مخصصة، وتتميز بقدرتها على تمرير الأشعة الضوئية الصادرة عن جهاز عرض الشفافيات، مما يسمح بإظهار المحتوى بشكل مكبر وواضح على شاشة العرض أو على الحائط.

² الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات، إرشادات مشاريع رقمنة مجموعات الحق العام في المكتبات ومراكز الأرشيف،

سلسلة ترجمة معايير الإفلا 2002، ترجمة هبة ملحم، صادر عن الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2013، ص

³ الرقمنة وحماية التراث الرقمي، مرجع سبق ذكره.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

بين محتويات الوثيقة عبر الروابط الإلكترونية، الأمر الذي يساهم في تحسين عملية البحث والاستفادة من المعلومات.

كما يبرز الدور المهم للتحويل الرقمي في إتاحة مصادر المعلومات النادرة أو محدودة التداول على نطاق واسع، سواء من خلال الأقراص الرقمية أو عبر شبكات الإنترنت والشبكات الداخلية، مما يزيد من قيمة هذه المصادر ويعزز إمكانية الاستفادة منها من قبل الباحثين والمهتمين.

ومن أبرز مميزات الرقمنة قدرتها على التكيف مع مختلف الظروف والمتغيرات، حيث أثبتت فعاليتها خلال الأزمات العالمية، خاصة أثناء جائحة كوفيد-19، إذ ساعدت الدول التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة على ضمان استمرارية العمل في العديد من القطاعات، لا سيما قطاعي التعليم والتعليم العالي، من خلال الاعتماد على الوسائط والمنصات الرقمية.

وتتميز الرقمنة كذلك بالشمولية والفعالية، إذ تسمح لجميع فئات المجتمع بالاستفادة من الخدمات الرقمية، كما تساهم في تقديم الخدمات بسرعة ودقة أكبر، مع تقليل التكاليف والجهد والوقت، وذلك بفضل تقليص التدخل البشري والاعتماد على الأنظمة الإلكترونية الحديثة¹.

كما تساعد الرقمنة على تحسين الأداء الإداري من خلال تبسيط الإجراءات والقضاء على التعقيدات والبيروقراطية، فضلا عن تعزيز الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات². وهي تساهم أيضا في تطوير البنية التحتية التقنية للمؤسسات وعصرنة المرافق العامة، إضافة إلى تحسين مهارات الموارد البشرية وقدراتها الفنية³.

ومن جهة أخرى، تعزز الرقمنة مبدأ الشفافية من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالنشاطات الإدارية والحكومية، باستثناء المعلومات التي تقتضي طبيعتها السرية، كالمعلومات المرتبطة بالأمن والدفاع. كما

¹ حسين زاوش، "الإطار المفاهيمي للخدمة العمومية الإلكترونية"، ضمن: جمع وإعداد لبيد عماد وموزاي بلال، *الخدمة العمومية في الجزائر: معطيات الواقع ورهانات المستقبل*، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ماي 2021، ص 15.

² بطاطا نور الدين، "واقع التعليم الرقمي بالجامعة الجزائرية: جامعة المسيلة نموذجا"، ضمن أعمال تحرير خواثرة سامية، *الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة*، الجزء الثاني، الجزائر: دار كنوز الحكمة، 21-22 فبراير 2021، ص 133.

³ حسين زاوش، "الإطار المفاهيمي للخدمة العمومية الإلكترونية"، المرجع السابق، ص 15.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

تشجع الرقمنة على التعاون وتبادل الخبرات بين المؤسسات المختلفة عبر إنشاء شراكات رقمية مشتركة تهدف إلى إنتاج المعلومات والخدمات الإلكترونية وإتاحتها للمستخدمين عبر شبكة الإنترنت.

بعد توضيح أهمية الرقمنة ومختلف المزايا التي توفرها، أصبح من الضروري إبراز الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسات والإدارات إلى تحقيقها من خلال تبني التحول الرقمي، والتي تتمثل في عدة جوانب أهمها ما يلي:

1- الحفظ والتخزين:

تُساهم الرقمنة في توفير مساحات واسعة لحفظ الوثائق والمعلومات وحمايتها من التلف أو الضياع، إذ تتميز الوسائط الرقمية¹ بقدرتها على تخزين كميات هائلة من البيانات بطريقة أكثر أمانًا مقارنة بالوسائط الورقية التقليدية. ورغم أن تقنية الميكروفيلم تُعد من الوسائل الفعالة في حفظ الوثائق، إلا أن الرقمنة تتميز بإمكانية توفير نسخ رقمية بديلة تقلل من تداول النسخ الأصلية وتحافظ عليها من التدهور، فضلاً عن سهولة تخزين الملفات داخل الأنظمة الإلكترونية وفق معايير تضمن جودة الحفظ واستمراريتها، كما أن انخفاض تكاليف الرقمنة مقارنة ببعض تقنيات الحفظ التقليدية جعل العديد من الدول، خاصة النامية منها، تتجه نحو اعتمادها كوسيلة أساسية لحفظ الوثائق والمستندات².

وتشمل الموارد التي تحتاج إلى الحفظ الرقمي عدة فئات، من بينها الوثائق النادرة والمعرضة للتلف، والأرشيفات والمواد ذات القيمة العلمية أو الفنية، حيث يتم إنشاء نسخ رقمية عالية الجودة للحفاظ على النسخ الأصلية. كما تشمل المواد الفكرية كثيرة الاستعمال، إذ تسمح النسخ الرقمية باستعمالها بشكل متكرر دون الإضرار بالأصل، إضافة إلى المواد الهشة قليلة الاستخدام التي قد يُفضل في بعض الحالات حفظها بتقنية الميكروفيلم نظراً لطبيعتها الخاصة.

2- تعزيز الوصول إلى المعلومات:

¹ مهري سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 82

² الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات، إرشادات مشاريع رقمنة مجموعات الحق العام في المكتبات ومراكز الأرشيف، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

يُعتبر تسهيل الوصول إلى المعلومات من أهم أهداف الرقمنة، حيث تهدف إلى تلبية احتياجات المستفيدين وتعزيز التواصل بينهم وبين المؤسسات المختلفة، فضلاً عن إتاحة الموارد العلمية والمعرفية بشكل أوسع، كما تساهم الرقمنة في ترسيخ مبدأ الديمقراطية المعلوماتية من خلال تسهيل الاطلاع على المعلومات العامة وتمكين الأفراد من الوصول إليها بسرعة وسهولة، ويختلف نطاق الاستفادة من هذه الخدمات حسب طبيعة المؤسسة، فالمؤسسات الخاصة تستهدف فئات محددة من المستخدمين¹، بينما تسعى المؤسسات العامة إلى خدمة أكبر عدد ممكن من المواطنين.

3- المشاركة وتقاسم المعلومات:

تتيح الرقمنة إمكانية اطلاع عدد كبير من الأفراد على نفس الوثيقة أو المعلومة في الوقت ذاته، وهو ما يُعد من أبرز مزايا البيئة الرقمية مقارنة بالمصادر التقليدية المحدودة النسخ. فبفضل الأنظمة الرقمية أصبح بالإمكان مشاركة المعلومات والوثائق على نطاق واسع، مما يساهم في تحسين تداول المعرفة وتوسيع دائرة المستفيدين منها.

4- سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام:

تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في استرجاع المعلومات والوثائق، إضافة إلى سهولة البحث والاطلاع على النصوص والبيانات، وهو ما يختصر الوقت والجهد ويزيد من فعالية العمل الإداري والخدمات². ومن خلال ما سبق، يتضح أن الهدف الأساسي من اعتماد الرقمنة داخل مختلف الإدارات والقطاعات يتمثل في تمكين الإدارة من الانفتاح على محيطها الداخلي والخارجي، والتكيف مع المتغيرات الحديثة، ومواكبة التطورات التكنولوجية، إضافة إلى تعزيز العلاقة بين الإدارة والمواطن من خلال تحقيق مبادئ الشفافية والكفاءة وسرعة الاستجابة، بما يؤدي في النهاية إلى تحسين الخدمة العمومية وعصرنة المرافق العامة.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للرقمنة

يرتبط مفهوم الرقمنة بتطورات تاريخية شهدتها المؤسسات والمرافق، خاصة المكتبات ومراكز المعلومات، بعد إدخال الحاسوب في أنظمتها منذ خمسينيات القرن الماضي، لاسيما في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقد أشار الباحث هرنز إلى أن بداية التحول الرقمي جاءت نتيجة التخلي التدريجي عن السجلات

¹ نفس المرجع، ص ص. 10-16.

² مهري سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 83

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

الورقية التقليدية وتعويضها بالسجلات الإلكترونية، وهو ما سمح للمكتبات بتبادل البيانات والفهارس ضمن شبكات تعاونية، إضافة إلى تسهيل عمليات الإعارة بين المكتبات¹.

كما ارتبطت فكرة الرقمنة بمشروع "المكتبة الكونية" الذي ظهر خلال اجتماع الدول الصناعية الكبرى سنة 1994²، والذي كان يهدف إلى توحيد النصوص والمصادر العلمية في مختلف مكتبات العالم، وجعلها قابلة للبحث والاطلاع عبر شبكة الإنترنت، باعتبارها فضاءً عالمياً للمعلومات والمعرفة.

وقد تواصلت الجهود الدولية في هذا المجال من خلال عدة اجتماعات ومشاريع، من أبرزها اجتماع بروكسل سنة 1995، الذي ركز على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية عبر توسيع استخدام التكنولوجيا الرقمية وربط المكتبات بشبكات إلكترونية حديثة، كما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية مشاريع المكتبات الرقمية من خلال تمويل برامج بحثية وعلمية ساهمت في إنشاء مكتبات رقمية موجهة لخدمة التعليم العالي والبحث العلمي. وفي أوروبا ظهرت مشاريع مماثلة، مثل مشروع "ميموريا"، بمشاركة عدد من المؤسسات العلمية والمكتبات الوطنية، وعلى رأسها المكتبة الوطنية الفرنسية ومؤسسات بحثية متخصصة في المعلوماتية والإنتاج الفكري الإلكتروني³، بهدف حفظ التراث الفكري وإتاحته في شكل رقمي.

ومن خلال تتبع مسار الرقمنة، يتضح أن هذا التحول جاء استجابة للتطور الكبير الذي شهدته تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والذي مكّن المؤسسات من تطوير أساليب عملها وتحسين خدماتها بالاعتماد على البرمجيات وشبكات الإنترنت الحديثة⁴.

كما أدى هذا التطور إلى ظهور العديد من المصطلحات المرتبطة بالمجال الرقمي، مثل المكتبة الإلكترونية، والمكتبة الرقمية، والمكتبة الافتراضية، وهي مفاهيم متقاربة لكنها تختلف من حيث الدلالة والمضمون، فالمكتبة الإلكترونية تُعد مفهوماً أوسع، لأنها تشمل مختلف الوسائط الإلكترونية سواء كانت رقمية أو تناظرية، وتعتمد على استخدام أجهزة وتقنيات حديثة كالحواسيب وقارئات الميكروفيلم وأجهزة العرض الإلكتروني⁵.

¹ رزاق جيهان، الرقمنة وانعكاساتها على الإدارة المحلية، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2022-2023، ص 09

² ريان بن كحلة، دور الإدارة الإلكترونية في رقمنة سجلات الحالة المدنية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، 2018-2019، ص 8

³ أحمد الكبسي، تطور المنظمة في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة، مجلة العربية، العدد 29، 2008، ص 6.

⁴ رزاق جيهان، المرجع السابق، ص 10

⁵ أحمد الكبسي، المرجع السابق، ص 8

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

ورغم شيوع هذه المصطلحات، إلا أن الفقه المختص في مجال المكتبات والمعلومات لا يزال يشير إلى وجود نوع من التداخل والغموض بينها، نتيجة اختلاف الباحثين في تحديد مدلولاتها وضبط حدودها العلمية والتقنية بشكل دقيق.¹

الفرع الثالث: مجالات وتطبيقات التكنولوجيا الرقمية

لقد شهدت تكنولوجيا المعلومات تطورًا كبيرًا ومذهلاً خلال العقود الأخيرة، حيث ارتبط هذا التطور بسرعة وسائل الاتصال، مما أدى إلى بروز ما يُعرف اليوم بالتكنولوجيا الرقمية. وتقوم هذه التكنولوجيا بدور أساسي في ربط الأفراد والمؤسسات والهيئات دون اعتبار للزمان أو المكان، كما أسهمت في تغيير أنماط الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات، سواء من حيث التواصل أو البحث أو حتى قضاء أوقات الفراغ.

كما ساهمت التكنولوجيا الرقمية في توسيع نطاق العلاقات الاجتماعية داخل ما يُعرف بالمجتمع الشبكي، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، وهي علاقات تختلف عن العلاقات التقليدية داخل التنظيم الكلاسيكي، إذ تتميز بأنها أقل وضوحًا وأكثر تعقيدًا، لكنها في المقابل أكثر كفاءة وأقل تكلفة في كثير من الأحيان.²

وتكمن أهمية التكنولوجيا الرقمية بالنسبة للمؤسسات في قدرتها على تقليص المسافات والوقت، وترشيد استخدام الموارد والجهود، إضافة إلى إزالة العديد من العوائق المرتبطة بالمكان.

أولاً : مفهوم التكنولوجيا الرقمية:

هي مجموعة من التقنيات الحديثة في مجال الاتصال والمعلومات، والتي تجمع بين الهاتف والتلفاز والحواسيب والأقمار الصناعية والكابلات ووسائل متعددة أخرى ضمن منظومة متكاملة، يتم وضعها في متناول الأفراد والمجتمع للاستفادة منها في حياتهم العملية والاجتماعية.³

كما تُعرّف التكنولوجيا الرقمية بأنها استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في التقاط المعلومات ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها ونقلها في شكل بيانات رقمية تشمل النصوص والصوت والصورة.⁴

¹ رزاق جيهان، المرجع السابق نفسه، ص 10

1. Barry Sheehy, Technology Investment, Execution Excellence, vol. 16, no. 1

³ بطرس أنطوان، "صناعة المعلومات"، مجلة العربي، العدد 200، سبتمبر 1992، الكويت، ص 101.

⁴ محمد محمد الهادي، "تحو توظيف تكنولوجيا المعلومات لتطوير التعليم في مصر"، ضمن أبحاث المؤتمر العالمي الثاني لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، 13-15 ديسمبر 1994، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، ص 153.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر .

ويعرفها الباحث "رولي" رولي بأنها الأنظمة العلمية والتكنولوجية والهندسية والإدارية المستخدمة في معالجة المعلومات وتطبيقاتها، إضافة إلى تفاعلها مع الإنسان والأجهزة، وما يرتبط بها من أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية¹.

وانطلاقاً من هذه التعاريف، يمكن القول إن التكنولوجيا الرقمية هي منظومة تعتمد على الاتصالات والشبكات العالمية، وتستخدم في مجالات متعددة مثل الحكومة الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية، والتعليم عن بعد، والتواصل الاجتماعي، والترفيه، وغيرها، مما يمنح المؤسسات والمجتمعات بُعداً حديثاً يعكس مظاهر العصرنة والتطور .

ثانيا : خصائص التكنولوجيا الرقمية:

يرى خبراء الإدارة والتنظيم أن تحقيق الممارسات الإدارية الفعالة في عصر العولمة لا يمكن أن يتم إلا من خلال اعتماد إدارة حديثة ذات معايير مرنة تعمل ضمن بيئة رقمية متطورة. وفي هذا السياق، تتميز التكنولوجيا الرقمية بمجموعة من الخصائص الأساسية، من أبرزها ما يلي²:

- تساهم التكنولوجيا الرقمية في تسريع تنفيذ الأعمال وضمان استمرارياتها، باعتبارها الوسيلة الأكثر كفاءة وفعالية في تسيير العمليات الإدارية من حيث التخطيط والتنفيذ والرقابة، كما تتسم بالسرعة العالية والمرونة الكبيرة، مما يتيح توفير الخدمات في أي وقت ومكان وبأي وسيلة .
- تتميز كذلك بقدرتها على تحسين الفاعلية التشغيلية داخل المؤسسات، من خلال الاستثمار الأمثل للتقنيات الحديثة والموارد البشرية المؤهلة، مع سعيها المستمر نحو تحقيق ميزة تنافسية مستدامة بدل الاكتفاء بتحسين الأداء فقط³ .
- تسهم في تقليص عامل المكان، حيث تجعل المسافات الجغرافية أقل تأثيراً، كما تتيح تقليص عامل الزمن من خلال أنظمة التخزين الرقمي التي تستوعب كميات ضخمة من المعلومات وتسمح بالوصول إليها بسهولة وسرعة .
- تسمح باقتسام المهام الفكرية بين الإنسان والآلة، نتيجة التفاعل المستمر بين المستخدم والأنظمة الرقمية في معالجة المعلومات وتحليلها .

¹ Rowley J. E ، *The Basics of Information Technology* ، Clive Bingley ، London ، 1988

² بشير عباس العلاق، *الإدارة الرقمية: المجالات والتطبيقات*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 40-41.

³ محمد توفيق ومان، جامعة بسكرة، الجزائر، "التكنولوجيا الرقمية ودورها في تنمية المورد البشري الخاص بسلك الأمن لولاية بسكرة"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 27، 2017، ص 24

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر .

- تساهم في تكوين شبكات اتصال مترابطة تعتمد على التكنولوجيا الرقمية، مما يعزز تدفق المعلومات بين المستخدمين والمنتجين والمستفيدين، ويسهل تبادل البيانات والخدمات بين مختلف القطاعات¹ .
 - تتميز بخاصية التفاعلية، حيث يمكن للمستخدم أن يكون مرسلاً ومستقبلاً في الوقت نفسه، مما يخلق ديناميكية في عملية الاتصال وتبادل المعلومات .
 - كما تتسم باللامركزية، إذ تعمل الشبكات الرقمية مثل الإنترنت بشكل مستمر ودون مركز تحكم واحد، مما يمنحها قدرة عالية على الاستمرارية وعدم الانقطاع على المستوى العالمي .
- ورغم هذه المزايا الكبيرة التي جعلت من التكنولوجيا الرقمية محركاً أساسياً لثورة المعلومات والاتصال، إلا أنها قد تفرز بعض الجوانب السلبية، خاصة على المستويين الاجتماعي والثقافي. ويرجع ذلك إلى اختلاف أنماط استخدامها بين المجتمعات المتقدمة والنامية، مما يؤدي إلى تغير في العلاقات الاجتماعية واتجاهها نحو الفردية والانعزال في بعض الحالات، إضافة إلى ظهور بعض المشكلات النفسية والعصبية².
- كما قد تؤثر التكنولوجيا الرقمية على الهوية الثقافية من خلال إدخال قيم وسلوكيات جديدة تختلف عن القيم السائدة، وقد تسهم أيضاً في تعميق الفوارق الاجتماعية بين الفئات القادرة على استخدامها وتلك التي تفتقر إلى الإمكانيات المادية والمعرفية.
- وفي المقابل، لا يمكن إنكار أن الثورة الرقمية، رغم هذه التحديات، قد أحدثت تحولات عميقة في المجتمع والإدارة والاقتصاد، شبيهة في تأثيرها بما أحدثته الثورة الصناعية في القرون السابقة، حيث أسهمت في إعادة تشكيل أنماط الحياة وأساليب العمل على نطاق واسع³.

ثالثاً : تنمية وتطوير الموارد البشرية باستخدام التكنولوجيا الرقمية:

تعكس الأساليب الحديثة في تنمية الموارد البشرية المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية، ولا سيما تقنيات الحاسوب والبرمجيات المتطورة، الدور المهم الذي تلعبه هذه الوسائل في تحسين فعالية التدريب ورفع كفاءة الأداء داخل المؤسسات المختلفة، وقبل التطرق إلى هذه الأساليب، يجدر الإشارة إلى مفهوم تنمية الموارد البشرية وخصائصها داخل المؤسسة باعتبارها أساس عملية التطوير.

-مفهوم إدارة الموارد البشرية

¹ محمد توفيق ومان، المرجع السابق ، ص 24

² محمد توفيق ومان، المرجع السابق ، ص 25

³ محمد توفيق ومان، المرجع السابق ، ص 25

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

تُعَدُّ إدارة الموارد البشرية من الوظائف الأساسية في أي مؤسسة، نظراً للدور المحوري الذي يؤديه العنصر البشري في تحقيق أهدافها وضمان استمراريته وتطورها. فنجاح المؤسسة في مواجهة التحديات والتكيف مع المتغيرات المختلفة يرتبط بمدى كفاءة مواردها البشرية وقدرتها على الأداء والإبداع. وقد اختلفت التعريفات المقدمة لإدارة الموارد البشرية باختلاف وجهات النظر الفكرية والإدارية؛ إذ تنتظر إليها المدرسة التقليدية على أنها مجموعة من الأنشطة الإدارية الروتينية التي تقتصر على حفظ ملفات العاملين وسجلاتهم، ومتابعة شؤونهم الوظيفية، كتنظيم أوقات الحضور والانصراف والإجازات، دون الاهتمام بالدور الاستراتيجي للموارد البشرية في تطوير المؤسسة وتحقيق أهدافها¹.

-التعليمات المبرمجة:

تُعَدُّ التعليمات المبرمجة أحد أساليب التعلم الذاتي التي يتم من خلالها اكتساب مهارات مهنية بشكل منظم ومتدرج². وقد ساهمت التكنولوجيا الرقمية في تطوير هذا الأسلوب من خلال ما يُعرف بـ (PI) التي تعتمد على تقسيم المحتوى التعليمي إلى وحدات أو هياكل صغيرة مترابطة، لا ينتقل المتعلم إلى مرحلة جديدة إلا بعد إتقان المرحلة السابقة، مما يعزز الفهم التدريجي والدقيق. وقد أثبتت الدراسات أن هذا الأسلوب يقلل بشكل كبير من زمن التعلم مقارنة بالطرق التقليدية، كما ساعد تطور الحواسيب في توسيع نطاق استخدامه وجعله أكثر فعالية في التدريب الذاتي³.

أ - الفيديو :

يُعتبر الفيديو وسيلة تعليمية وتدريبية تُستخدم داخل المؤسسة أو خارجها، حيث يعتمد على عرض مواد مرئية يمكن إيقافها وإعادة تشغيلها حسب الحاجة. وقد ساهم انخفاض تكلفته وسهولة استخدامه في انتشاره بشكل واسع، كما يتيح تدريب أعداد كبيرة من العاملين في مواقع مختلفة، خاصة عند إرسال المحتوى عبر الوسائط الإلكترونية مثل البريد الإلكتروني، مما يقلل من التكاليف ويرفع من كفاءة التدريب⁴.

ب - أقراص الفيديو :

¹ صلاح الدين محمد عبد الباقي، إدارة الموارد البشرية: مدخل تطبيقي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص

² مازن فارس رشيد، إدارة الموارد البشرية، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 196.

³ مازن فارس رشيد، إدارة الموارد البشرية، مرجع سبق ذكره، ص 196

⁴ الجميلي، قصي قحطان خليفة، الموارد البشرية في الفنادق ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 114.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

أصبح قرص الفيديو بديلاً شائعاً لأفلام الفيديو التقليدية داخل العديد من المؤسسات، نظراً لاعتماده على تقنية الليزر بدل الإبرة في عرض الصورة. ورغم ارتفاع تكلفته مقارنة بالوسائل الأخرى، إلا أنه يتميز بكفاءة أعلى وسهولة في الحمل والتشغيل، إضافة إلى قدرته على التحمل، ومع ذلك، فإن هذه الوسيلة لا تتيح التفاعل المباشر بين المتدرب والمدرّب، وهو ما يجعل بعض المؤسسات تفضل دمجها مع إشراف مدرب مختص لتقديم التوضيحات اللازمة¹.

ج- التدريب الفيديوي متداخل الفعاليات: (Interactive Video Training)

يجمع هذا النوع من التدريب بين خصائص التعليم المبرمج وتقنيات الفيديو، حيث يتم تقديم محتوى تدريبي قصير على شكل مشاهد مرئية يتبعها طرح أسئلة على المتدرب لقياس استيعابه واستجابته. ويقوم المتدرب بالإجابة باستخدام الحاسوب أو شاشات اللمس، مما يعزز التفاعل، ويُعد هذا الأسلوب عالي الكفاءة، إذ يعادل وقتاً تدريبياً قصيراً كمية كبيرة من التدريب التقليدي، لكنه في المقابل يتطلب تجهيزات تقنية متطورة وكوادر متخصصة في الإنتاج والإشراف².

د- الاتصالات اللاسلكية:

تُسهم تقنيات الاتصالات اللاسلكية والأقمار الصناعية في تطوير عمليات التدريب عن بعد، حيث تتيح سرعة التواصل بين المؤسسات في مختلف الدول، وتوفر بيئة تدريبية مرنة وفعالة، مع تقليل التكاليف المرتبطة بالتدريب التقليدي والسفر والتنقل³.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للمرافق العامة

يُعتبر المرفق العام من المفاهيم الأساسية في القانون الإداري، باعتباره الوسيلة التي تعتمد عليها الدولة في إشباع الحاجات العامة وتحقيق المصلحة العامة، وقد شهد هذا المفهوم تطوراً تاريخياً وفقهياً أدى إلى تعدد تعريفاته وتصنيفاته، كما ارتبط بمجموعة من المبادئ والأركان التي تقوم عليها المرافق العامة، وعليه، سيتم في هذا المطلب التطرق إلى التطور التاريخي لفكرة المرفق العام، ثم بيان مفهومه ومبادئه الأساسية، إضافة إلى تصنيفات المرافق العامة، وأخيراً أركانه وعناصره.

الفرع الأول: التطور التاريخي لفكرة المرفق العام

¹ الجميلي، قصي قحطان خليفة، الموارد البشرية في الفنادق، المرجع السابق، ص 100-114

² الجميلي، قصي قحطان خليفة، الموارد البشرية في الفنادق، المرجع السابق نفسه، ص 100-114

³ سنان الموسوي، إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2004، ص 404.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

ظهرت فكرة المرافق العامة استجابة للحاجات المتزايدة للمجتمعات وتنظيم شؤونها، حيث بدأت بوادرها في المجتمعات البدائية التي اعتمدت على التضامن الجماعي لتلبية احتياجاتها الأساسية، ثم تطورت تدريجياً إلى أن وصلت إلى المجتمعات الحديثة التي أصبحت تنشئ المرافق العامة وتسيّرها بهدف تحقيق المصلحة العامة. وتقوم الإدارة العامة من خلال هذه المرافق بدور إيجابي يتمثل في تقديم خدمات أساسية لا يستطيع النشاط الفردي توفيرها، بما يضمن تلبية احتياجات المجتمع.

ويرتبط مفهوم المرافق العامة ارتباطاً وثيقاً بتطور الدولة عبر مختلف المراحل التاريخية، ويمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي¹:

أولاً: فكرة المرفق العام في العصور الوسطى

ساد النظام الإقطاعي خلال العصور الوسطى، وظهرت في ظلّه بعض المرافق العامة البسيطة التي كانت تلبي حاجات الفلاحين اليومية. ومع بداية القرن الحادي عشر، بدأت تظهر مرافق عامة خارج إطار هيمنة النظام الإقطاعي، مثل خدمات حراسة الأملاك وصيانة الطرقات وغيرها، وقد استندت هذه المرافق إلى الأعراف وبعض القواعد الفقهية كأساس لتنظيمها².

ثانياً: حلول نظرية المرفق العام محل نظرية السلطة العامة كأساس للقانون الإداري

اكتسبت نظرية المرفق العام أهمية كبيرة في القانون الإداري، حيث أصبحت تشكل أساس تطبيق قواعده، إلا أن هذا المفهوم لم يتبلور بشكل واضح إلا في نهاية القرن التاسع عشر، عندما كان الفقه الفرنسي يعتمد أساساً على نظرية السلطة العامة كأساس لتطبيق مبادئ القانون الإداري³.

ثالثاً: المناداة بإحلال نظرية المرفق العام كأساس للقانون الإداري واختصاص القضاء الإداري

تقوم مبادئ القانون الإداري أساساً على ارتباطه بالمرفق العام، إذ لا تُطبق قواعده إلا إذا تعلق الأمر بمرفق عام، كما يمتد أثر ذلك إلى تحديد اختصاص القضاء الإداري، حيث التزم كل من مجلس الدولة والمحاكم الإدارية في فرنسا بتكريس هذا التوجه في تطبيق القانون⁴.

¹ أحلام قواسمية، نور الهدى طيب، دور الرقمنة في تحسين أداء المرافق العامة بالجزائر، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2024-2025، ص21

² عبد المجيد بن يكن، المرافق العامة ونظامها القانوني في التشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 3، ص ص 588-603.

³ أحلام قواسمية، نور الهدى طيب، المرجع السابق ص21

⁴ أحلام قواسمية، نور الهدى طيب، المرجع السابق ، نفسه ص21

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

الفرع الثاني: مفهوم المرفق العام ومبادئه الأساسية

تُعد المرافق العامة من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدولة لتلبية الحاجات الأساسية للأفراد في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية، حيث تشكل أداة رئيسية من أدوات الإدارة في تجسيد وظيفتها التنموية والاجتماعية. ونظرًا لأهمية هذا الموضوع، فإنه يستوجب التطرق إلى تعريف المرفق العام وبيان المبادئ الأساسية التي يقوم عليها، بما يضمن استمرارية سيره وحسن أدائه، وهو ما سيتم تناوله في هذا الفرع.

أولاً: تعريف المرافق العامة

على الرغم من عدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه لمفهوم المرافق العامة، إلا أن الفقه والقضاء الإداريين يعتمدان غالبًا على معيارين أساسيين لتحديد هذا المفهوم:

- **المعيار العضوي:** ويقصد به المرفق العام من حيث كونه هيكلًا أو مؤسسة أو تنظيمًا يتكون من أشخاص وأموال، يُنشأ بغرض أداء وظيفة عامة معينة، مثل الجامعة أو المستشفى أو مختلف أجهزة الإدارة العامة .
 - **المعيار الموضوعي:** يُقصد به المرفق العام من حيث النشاط أو الخدمة التي تهدف إلى تلبية حاجات عامة للمواطنين، مثل التعليم والرعاية الصحية والبريد والنقل، دون النظر إلى الجهة التي تتولى تقديم هذه الخدمة.¹ كما عرّف الفقيه ليون دوغي المرفق العام بأنه كل نشاط يجب على الدولة تنظيمه والإشراف عليه وتسييره، نظرًا لكونه ضروريًا لتحقيق التضامن الاجتماعي والتنمية، ولا يمكن تحقيقه بشكل كامل دون تدخل السلطة العامة، جامعًا بذلك بين الجانبين المادي والوظيفي للمرفق العام.
- ويذهب رولان إلى تعريف المرفق العام بأنه مشروع ذو نفع عام يخضع لإدارة السلطة العامة، ويهدف إلى إشباع حاجات الجمهور، خاصة في حال عدم كفاية أو غياب المبادرة الخاصة، مع خضوعه لنظام قانوني متميز.² كما يعرفه الدكتور عثمان خليل بأنه مشروع تتولاه الإدارة العامة لتقديم خدمة ذات نفع عام، بينما يرى الأستاذ أندريه دي لو بادير أن المرفق العام هو نشاط تمارسه السلطة العامة بهدف تلبية حاجة عامة.³

¹ محمد الصغير بعلي، القانون الإداري: التنظيم الإداري والنشاط الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة 2006، عناية، الجزائر، ص 206

² أحمد بن مسعود، "جريمة المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 01، ص 369.

³ عمار عوابدي، القانون الإداري (النشاط الإداري)، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 03، الجزائر، 2005، ص 27-28.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر .

وبناءً على هذه التعاريف يمكن القول إن المرفق العام هو كل نشاط تتولاه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام بهدف إشباع حاجات ذات منفعة عامة، مع ضمان استمراريته وانتظامه، وخضوعه لقواعد قانونية خاصة تميزه عن الأنشطة الخاصة.

ثانياً: تمييز مفهوم المرافق العامة عن غيره من المفاهيم المشابهة

قد يختلط مفهوم المرفق العام ببعض المفاهيم الأخرى مثل الإدارة العامة أو المؤسسة العامة، رغم اختلافها عنه من حيث الطبيعة والوظيفة. وفي هذا الإطار، يتم التمييز بينها كما يلي:

المؤسسة العامة : تُعد تجسيداً لأسلوب اللامركزية المرفقية أو الفنية، وهي طريقة تعتمد على توزيع الوظيفة الإدارية بين الإدارة المركزية وهيئات عامة مستقلة نسبياً، تعمل تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية، وتهدف إلى نقل جزء من النشاط الإداري إلى مؤسسات متخصصة قادرة على تقديم خدمات معينة بفعالية أكبر . يُعد تحقيق مبدأ الديمقراطية الإدارية على المستوى المحلي انعكاساً لمفهوم الديمقراطية السياسية على المستوى الوطني، حيث يهدف إلى إشراك الأفراد في تسيير الشأن العام وتعزيز فعالية الإدارة العمومية¹.

ثالثاً : مفهوم الإدارة العامة:

تُعرّف الإدارة العامة بأنها عملية تنفيذ الأعمال بالاعتماد على الجهود البشرية والوسائل المادية وفق أسلوب منظم يقوم على التخطيط والتنظيم والتوجيه، ضمن منظومة موحدة تعتمد على الرقابة والتغذية الراجعة بهدف تصحيح المسارات وتحسين الأداء الإداري².

رابعاً: المبادئ التي تحكم المرافق العامة في الجزائر

المرافق العامة (العمومية) في الجزائر هي مشاريع وهياكل تديرها الدولة أو مؤسساتها بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين. كما أن القواعد القانونية تجمع بين القانون العام والخاص، وتسعى باستمرار للتطور وتحسين جودة الخدمة المرافق العامة في الجزائر الى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وضمان حسن سير الخدمة العمومية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

¹ وليد حيدر جابر، طرق إدارة المرافق العامة: المؤسسة العامة والخصخصة، المؤسسة العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ص

² محمد سعيد عمر، الاتجاهات الحديثة والتكنولوجيا في الإدارة العامة: الحكومة الإلكترونية، الطبعة 01، المجلد 01، ص 73.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر .

1-مبدأ المساواة:

المساواة في الاستفادة من الخدمات العمومية :حيث كرس الدستور الجزائري لسنة 2020 هذا المبدأ من خلال ضمان الحقوق والحريات الأساسية، وتأكيد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين دون تمييز، وإزالة كل العقبات التي تعيق مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية¹ .

• المساواة في الالتحاق بالوظائف العمومية :حيث ينص الدستور على تساوي المواطنين في تقلد الوظائف والمهام في الدولة، باستثناء الوظائف المرتبطة بالسيادة والأمن الوطني، وفقاً للشروط التي يحددها القانون² .

2-مبدأ الاستمرارية:

يقضي هذا المبدأ بضرورة تقديم المرفق العام لخدماته بشكل منتظم ودائم لضمان تلبية حاجات الجمهور المستمرة. وقد أقر المشرع الجزائري مجموعة من الأحكام لضمان استمرارية المرافق العامة، من بينها ما ورد في الدستور الجزائري لسنة 2020 بشأن تنظيم حق الإضراب، حيث يُعترف بهذا الحق ويمارس في إطار القانون، ويمكن تقييده أو منعه في مجالات الدفاع والأمن أو في الخدمات ذات المصلحة الحيوية للأمة³.

3-مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتكيف:

يقوم هذا المبدأ على ضرورة تطور المرفق العام وتكيفه مع المتغيرات، سواء من حيث أساليب تقديم الخدمة أو تنظيمها، بما يحقق المصلحة العامة. وقد عرفه الدكتور مصطفى زيد أبو فهمي بأنه تطور وتغير الوسائل والأساليب المستخدمة في إشباع الحاجات الجماعية، مما يستوجب أن تكون القواعد القانونية المنظمة للمرفق قابلة للتعديل وفقاً لمتطلبات المصلحة العامة⁴.

وبناءً على ذلك، تتمتع الإدارة بسلطات واسعة في إطار هذا المبدأ، خاصة تجاه الموظفين والمتعاقدين، حيث يمكن تعديل مراكزهم القانونية والتنظيمية بما يضمن تحقيق فعالية المرفق العام واستمراريته.

¹ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 82، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020.

² دستور 2020، المرجع السابق

³ دستور 2020، المرجع السابق

⁴ الزرو نصر، "مبدأ قابلية قواعد المرفق العام للتغيير والتطور"، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 12.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

يتماشى هذا المبدأ مع متطلبات تطوير الأجهزة والهيئات الإدارية، بما يسمح لها بمواكبة التغيرات المستمرة في حاجات الجمهور في مختلف المجالات التربوية والصحية والأمنية وغيرها.

أما بالنسبة للمتعاقدين، فيجوز للمرافق العامة إدخال التعديلات اللازمة على صفقاتها العمومية بما يضمن التكيف مع المستجدات والظروف الطارئة، بخلاف العقود الخاصة التي تخضع لمبدأ "العقد شريعة المتعاقدين"، حيث تنص المادة 106 من القانون المدني على أن العقد شريعة المتعاقدين، ولا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين أو في الحالات التي يحددها القانون¹.

الفرع الثالث: تصنيفات المرافق العامة

يمكن تصنيف المرافق العامة إلى عدة أنواع وفقاً لمعايير مختلفة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تصنيف المرافق العامة وفقاً للمعيار الموضوعي

تنقسم المرافق العامة بحسب طبيعة نشاطها إلى مرافق عامة إدارية ومرافق عامة اقتصادية:

1. المرافق العامة الإدارية:

هي المرافق التي تنشئها الدولة أو الإدارات العامة للقيام بوظائفها الإدارية التقليدية، مثل التعليم والصحة والدفاع وغيرها من المجالات الأساسية. وتخضع هذه المرافق لنظام قانوني إداري يقوم على قواعد القانون العام، حيث تتميز بسلطات الإدارة العامة سواء في التنظيم أو النشاط أو الوسائل أو حتى المنازعات .

2. المرافق العامة الاقتصادية:

نشأت هذه المرافق نتيجة تزايد تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والصناعية والتجارية التي كانت في الأصل من اختصاص القطاع الخاص. ويتركز نشاطها في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات. وتمتاز هذه المرافق بطبيعة قانونية مزدوجة، إذ تخضع من جهة لقواعد القانون الإداري خاصة في التنظيم والوصاية، ومن جهة أخرى لقواعد القانون الخاص، لا سيما القانون التجاري، خاصة في علاقاتها مع الموردين والمتعاملين، بما يتسم به من مرونة .

ثانياً: تصنيف المرافق العامة وفقاً للمعيار الإقليمي

تنقسم المرافق العامة بحسب نطاق نشاطها الجغرافي إلى:

¹ الأمر رقم 75-58 المتضمن القانون المدني الجزائري هو الأمر الصادر بتاريخ 26 سبتمبر 1975، والمتضمن القانون المدني الجزائري، والذي يُعد الإطار التشريعي الأساسي المنظم للعلاقات المدنية في الجزائر، وقد نُشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بالعدد 78، ص 1013،

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

1. المرافق العامة الوطنية:

هي مرافق تنشئها السلطات المركزية مثل الوزارات، وتمتد خدماتها إلى كامل إقليم الدولة، مثل المدرسة الوطنية للإدارة، والمكتبة الوطنية، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي .

2. المرافق العامة المحلية:

هي مرافق تنشئها وحدات الإدارة المحلية كالبليدية والولاية، وتقتصر خدماتها على نطاق جغرافي محدد، مثل الديوان البلدي للرياضة¹ .

ثالثاً: تصنيف المرافق العامة من حيث الإلزام

وتنقسم بحسب مدى إلزام الإدارة بإنشائها إلى:

1. المرافق العامة الإجبارية:

هي المرافق التي تفرض النصوص القانونية على الإدارة المختصة ضرورة إنشائها نظراً لأهميتها، مثل مرفق الدفاع الوطني والأمن الداخلي ومرفق النظافة البلدية .

2. المرافق العامة الاختيارية:

هي المرافق التي تترك للقانون أو للسلطة الإدارية حرية إنشائها حسب الحاجة، كما هو الحال في العديد من المرافق المحلية وفق قوانين البلدية والولاية² .

الفرع الرابع: أركان المرفق العام وعناصره

يتكون المرفق العام من مجموعة من العناصر والأركان التي تميزه عن غيره من الأجهزة الإدارية، وتوضح مفهومه بشكل أدق، ويمكن إبرازها فيما يلي:

أولاً: المرفق العام مشروع عام:

هو نشاط منظم ومتكامل تمارسه مجموعة بشرية تتولى مهام القيادة والتوجيه والتنفيذ، باستخدام وسائل مادية وقانونية، بهدف تحقيق غرض محدد يتمثل في خدمة الصالح العام .

ثانياً: المرفق العام يهدف إلى تلبية الحاجات العامة:

إن الهدف الأساسي من إنشاء المرفق العام هو تلبية الحاجات العامة المادية والمعنوية للأفراد، سواء في الحاضر أو المستقبل، بما يضمن خدمة المجتمع ككل .

¹ بلخير محمد آيت عودية، "القرار الإداري الخوارزمي"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 03، 2020، ص. 114.

² محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص. 232.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

ثالثاً: ارتباط المرفق العام بالإدارة العامة:

يرتبط المرفق العام بالدولة ارتباطاً وثيقاً، باعتباره أداة أساسية لتحقيق المصلحة العامة وتلبية حاجات

المواطنين بشكل منتظم ومستمر .

رابعاً: خضوع المرفق العام لنظام قانوني استثنائي:

يخضع المرفق العام لقواعد قانونية خاصة تختلف عن قواعد القانون الخاص، وتميزه عن الأنشطة الخاصة

من حيث التنظيم والتسيير والرقابة، بما يضمن تحقيق المصلحة العامة¹.

¹ عمار عوايدي، المرجع السابق، ص ص. 59-60.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

المبحث الثاني: التحول الرقمي للمرافق العامة في الجزائر

يشهد قطاع المرافق العامة في الجزائر تحولات عميقة بفعل التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أصبح التحول الرقمي خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه لتحديث أساليب التشغيل وتحسين جودة الخدمة العمومية. وفي هذا السياق، لم يعد المرفق العام يقتصر على الأدوار التقليدية، بل بات مطالبًا بالانفتاح على الوسائل الرقمية بما يضمن الفعالية والشفافية وسرعة الأداء.

وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المبحث دراسة التحول الرقمي للمرافق العامة في الجزائر من خلال تحديد أهم محدداته من حيث الدوافع والأهمية والمتطلبات، ثم التطرق إلى مختلف تجليات تطبيق الرقمنة داخل هذه المرافق، بما يشمل مراحل التنفيذ والمعوقات التي تعترضه، وصولًا إلى تقييم مدى نجاح هذا التحول وفعاليتها في الواقع العملي.

المطلب الأول: محددات التحول الرقمي للمرافق العامة في الجزائر

لم يعد التحول الرقمي مجرد خيار يمكن تبنيه أو تركه، بل أصبح ضرورة يفرضها واقع التطور التكنولوجي ومتطلبات العصر الحديث، إضافة إلى حاجات المجتمع المتزايدة إلى خدمات عمومية أكثر سرعة وفعالية. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية فهم المراحل التي مرت بها الجزائر في سبيل تحقيق هذا التحول، وكذا الجهود المبذولة لإنجاحه وتفعيله في مختلف المرافق العامة، وهو ما سيتم التطرق إليه بشيء من التفصيل في هذا المطلب¹

الفرع الأول: دوافع التحول الرقمي

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورًا رقميًا واسعًا شمل مختلف مجالات الحياة، وكان من أبرز تجلياته رقمنة الإدارة العمومية والخدمات العامة. ولم تكن الجزائر بمعزل عن هذا التوجه، حيث سعت تدريجيًا إلى اعتماد نموذج إداري رقمي أكثر كفاءة وشفافية. وقد جاء هذا التحول نتيجة مجموعة من الدوافع المتداخلة الاقتصادية والإدارية والتشريعية والاجتماعية والتكنولوجية، جعلت من الرقمنة خيارًا استراتيجيًا لا يمكن الاستغناء عنه لمواكبة التحولات الداخلية والخارجية².

أولاً: الدوافع الاقتصادية

تُعد الجوانب الاقتصادية من أهم العوامل التي دفعت الجزائر نحو تبني الرقمنة داخل المرافق العامة،

¹ أحلام قواسمية، نور الهدى طيب، المرجع السابق ص 29

² الطيب صيد، مجتمع المعلومات: السياقات السوسولوجية للمواطنة الجديدة في الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 4، ديسمبر 2012، ص. 52.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

باعتبارها وسيلة لتحسين الأداء المالي والإداري وترشيد النفقات، وخلق بيئة استثمارية أفضل. ويمكن إبراز هذه الدوافع فيما يلي:

1. تحقيق كفاءة الإنفاق العمومي

يُعد ترشيد النفقات أحد أهم التحديات التي تواجه المالية العمومية في الجزائر، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الموارد الطاقوية. وفي هذا السياق، يساهم التحول الرقمي في تقليص التكاليف المرتبطة بالإجراءات الورقية التقليدية مثل الطباعة، الأرشفة، النقل، والموارد البشرية، حيث يؤدي اعتماد الخدمات الإلكترونية إلى تقليل الضغط الإداري وتسريع معالجة الملفات، مما ينعكس إيجابًا على فعالية التشغيل وجودة الأداء¹.

2. تحسين مناخ الأعمال والاستثمار

يساهم التحول الرقمي بشكل مباشر في تحسين بيئة الأعمال من خلال تسهيل حصول المستثمرين على المعلومات والخدمات الإدارية، وتسريع إجراءات التأسيس والتراخيص. كما أن رقمنة بعض الخدمات مثل السجل التجاري والبوابات الإلكترونية للقطاعات الاقتصادية تهدف إلى تقليص البيروقراطية وتعزيز الشفافية، بما يجعل الإدارة أكثر جاذبية للاستثمار².

3. إدماج الاقتصاد غير الرسمي

يمثل الاقتصاد غير الرسمي جزءًا معتبرًا من النشاط الاقتصادي في الجزائر، مما يشكل تحديًا أمام الدولة في مجالات التنظيم والجبابة. وفي هذا السياق، تتيح الرقمنة وسائل فعالة لإدماج هذا القطاع تدريجيًا ضمن الاقتصاد الرسمي، من خلال تسهيل إجراءات التسجيل والتصريح الضريبي، وتبسيط التعاملات الإدارية دون تعقيدات بيروقراطية أو تكاليف مرتفعة³.

ثانيًا: الدوافع الإدارية والتشريعية

أظهر الواقع الإداري التقليدي العديد من الاختلالات، أبرزها بطء الإجراءات وضعف جودة الخدمات، وهو ما استدعى ضرورة إدخال تقنيات رقمية حديثة لتحسين الأداء الإداري ومكافحة الفساد وتبسيط الإجراءات.

¹ عمار عوابدي، المرجع السابق، ص. 49.

² خالد ممدوح إبراهيم، الحوكمة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص. 59.

³ يحيى إبراهيم، "الإنترنت في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2002، ص. 31.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

1. مكافحة البيروقراطية والفساد الإداري

يُعد الفساد الإداري من أبرز التحديات التي تواجه الإدارة العمومية، ويتجلى في صور متعددة مثل الرشوة والمحسوبية وتعطيل المصالح. ويساهم التحول الرقمي في الحد من هذه المظاهر عبر تقليص التدخل البشري في تقديم الخدمات، واعتماد أنظمة رقمية تسمح بتتبع دقيق للملفات والإجراءات، مما يعزز الشفافية و يتيح تحديد المسؤوليات بدقة .

2. تحسين أداء المؤسسات العمومية

تعاني العديد من المؤسسات العمومية من اختلالات في التسيير وضعف التنسيق بين المصالح. ومن هنا، تساهم الرقمنة في تحسين الأداء من خلال اعتماد أنظمة تسيير حديثة مثل برامج إدارة الموارد، وتنظيم قواعد البيانات، وتتبع الأداء، وهو ما يؤدي إلى تقليص الهدر في الوقت والجهد، ورفع فعالية العمل الإداري بشكل عام¹.

3. تسريع وتبسيط الإجراءات

لقد كانت التعقيدات الإدارية من أبرز المشاكل التي واجهت المواطن في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بتعدد الوثائق المطلوبة، وتكرار الخطوات الإجرائية، وطول مدة معالجة الملفات. غير أن تبني التحول الرقمي ساهم في تبسيط هذه الإجراءات من خلال اعتماد منصات وبوابات إلكترونية موحدة، تتيح للمواطن تعبئة النماذج عن بعد، وإرفاق الوثائق إلكترونياً، ومتابعة حالة طلبه دون الحاجة إلى التنقل إلى المرفق الإداري. وهو ما أدى إلى تخفيف الضغط على الإدارات من جهة، ورفع مستوى رضا المواطن من جهة أخرى².

ثالثاً: الدوافع الاجتماعية

أدى الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى إحداث تغييرات واضحة في سلوك المواطن، الذي أصبح يطالب بخدمات رقمية سهلة ومتاحة عن بعد، تتسم بالسرعة والفعالية، وتضمن المساواة بين مختلف الأفراد والفئات والمناطق. ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

¹ دائل صادق الجواد، حميد ناصر القتال، حل المشكلات الإدارية، دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص.

² غالم الهام مصطفى، "الحكومة الإلكترونية كمدخل للإصلاح: أسس نظرية وآليات التطبيق (تجربة الجزائر)"، المجلة المصرية لعلوم المعلومات، المجلد 5، العدد 2، أكتوبر 2018، ص 243.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر .

1. ارتفاع توقعات المواطن الرقمي

عرف المجتمع الجزائري تحولاً سلوكياً ملحوظاً، خاصة لدى فئة الشباب التي تشكل النسبة الأكبر من السكان، حيث أصبح استخدام الهواتف الذكية والإنترنت جزءاً أساسياً من الحياة اليومية في مجالات التعليم والترفيه والتواصل. وبناءً على ذلك، بات المواطن يتوقع خدمات عمومية سريعة، وإمكانية التفاعل مع الإدارة عبر تطبيقات أو منصات إلكترونية، مع الحصول على ردود دون الحاجة إلى التنقل الفعلي إلى المصالح الإدارية .

2. تعزيز الشفافية والثقة في الإدارة

يساهم اعتماد الأنظمة الرقمية في تعزيز الشفافية، حيث يمكن للمواطن تتبع مسار ملفه ومعرفة مراحل معالجته وأسباب التأخير إن وجدت. كما توفر المنصات الرقمية فضاءات لتقديم الشكاوى والتظلمات، مما يعزز العلاقة بين الإدارة والمواطن ويحولها من علاقة قائمة على الغموض والتباعد إلى علاقة مبنية على الثقة والمساءلة .

3. ضمان العدالة في تقديم الخدمة

في ظل التفاوت الجغرافي بين مختلف مناطق الجزائر، تمثل الرقمنة أداة فعالة لتحقيق العدالة في الولوج إلى الخدمات العمومية، إذ تتيح للمواطنين الحصول على نفس الخدمة ونفس الجودة سواء في المدن الكبرى أو المناطق الداخلية أو الجنوبية، بما يعزز مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص¹ .

رابعاً: الدوافع التكنولوجية

إن التطور في البنية التحتية الرقمية، واتساع شبكات الإنترنت والاتصالات، وانتشار الأجهزة الذكية، كلها عوامل وفرت أرضية مناسبة لتحديث الإدارة الجزائرية وربط مختلف مرافقها ضمن منظومة رقمية متكاملة، وهو ما يشكل دافعاً قوياً نحو تسريع التحول الرقمي بما يتماشى مع التوجهات العالمية، ويتجلى ذلك فيما يلي:

1. الانتشار الواسع للإنترنت والهواتف الذكية

مع ارتفاع نسبة استخدام الإنترنت في الجزائر وتوسع شبكات الاتصال، أصبح من الواضح أن البيئة التقنية أصبحت مهياة لاعتماد الخدمات الرقمية. كما ساهم انتشار الهواتف الذكية في جعل التكنولوجيا في متناول فئات واسعة من المجتمع، مما يفتح المجال لتقديم خدمات عمومية رقمية عبر تطبيقات سهلة الاستخدام .

¹ بن بوزيد سهيلة، التحول الرقمي في المؤسسات العمومية الجزائرية: دراسة حالة قطاع العدالة، مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013، ص35.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

2. توفر الحلول التقنية والبرمجيات الحديثة

شهدت السنوات الأخيرة تطورًا كبيرًا في التقنيات الحديثة المستخدمة في الإدارة، مثل الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، وتقنيات البلوك تشين، وأنظمة إدارة قواعد البيانات. وقد أصبح توظيف هذه الحلول ممكنًا بفضل الشراكات الدولية وتطور المؤسسات الوطنية، مما يجعل الرقمنة خيارًا واقعيًا وفعالًا .

3. الحاجة إلى الحماية الرقمية ومجابهة التهديدات السيبرانية

في ظل تزايد المخاطر السيبرانية المتعلقة باختراق البيانات والتلاعب بالمعلومات، أصبح من الضروري اعتماد أنظمة حماية إلكترونية متطورة. وبالتالي، يمثل التحول الرقمي وسيلة أساسية لضمان أمن المعطيات الحساسة للمواطنين، وتعزيز سيادة الدولة على بياناتها الرقمية¹.

الفرع الثاني: أهمية التحول الرقمي

يشكل التحول الرقمي دعامة أساسية لبناء مؤسسات حديثة تتسم بالكفاءة والمرونة والشفافية، وقادرة على التكيف مع التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في مختلف المجالات. وفي الجزائر، تتزايد الحاجة إلى إدماج الرقمنة في تسير المرافق العامة بهدف تجاوز النقائص المرتبطة بالأساليب التقليدية، وعلى رأسها البيروقراطية، ببطء الإجراءات، وضعف جودة الخدمات العمومية.

وتتجلى أهمية التحول الرقمي من خلال عدة جوانب، يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1-تحسين جودة الخدمات

يُعد التحول الرقمي وسيلة فعّالة لرفع جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين، وذلك من خلال تسريع معالجة الملفات وتقليص الأجال الإدارية، حيث تسمح الأنظمة الرقمية بأتمتة العديد من الإجراءات، مما يساهم في تقليل الوقت المستغرق لإنجاز الطلبات. كما تتيح هذه المنصات تقديم الخدمات على مدار الساعة دون التقيد بأوقات العمل الرسمية، إضافة إلى تحسين الاستجابة لاحتياجات المواطنين عبر تحليل البيانات الرقمية وتوجيه الخدمات بما يتوافق مع توقعاتهم².

2-تقليص البيروقراطية وتبسيط الإجراءات

يُعد القضاء على البيروقراطية أحد أبرز أهداف التحول الرقمي، إذ يساهم في تبسيط المسارات الإدارية وتحويلها إلى إجراءات أكثر سهولة وأتمتة. كما يعمل على تقليل الاحتكاك المباشر بين المواطن والموظف

¹ أحلام قواسمية، نور الهدى طيب، المرجع السابق ص34

² بن بوزيد سهيلة، المرجع السابق، ص36.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

الإداري، مما يحدّ من التعقيدات وسوء الفهم، ويؤدي في النهاية إلى تقليص الجهد والوقت والتكاليف سواء بالنسبة للإدارة أو للمواطن.

3- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

يُعد الفساد من أبرز المعوقات التي تواجه تطور المرافق العامة، وتبرز أهمية الرقمنة في الحد منه من خلال تمكين تتبع العمليات والمعاملات بشكل رقمي، مما يقلل من فرص التلاعب بالملفات. كما تتيح الرقمنة توثيق جميع الإجراءات إلكترونياً بما يسهل عملية المراجعة والمراقبة، إضافة إلى تمكين المواطن من متابعة ملفاته بشكل مباشر، وهو ما يعزز مبدأ الشفافية¹.

4- تحسين العلاقة بين المواطن والإدارة

يساهم التحول الرقمي في تعزيز ثقة المواطن بالإدارة من خلال توفير خدمات شفافة وسهلة الولوج تعكس حرص الإدارة على تلبية احتياجات المواطنين. كما يتيح الرد السريع والفوري على الاستفسارات والشكاوى عبر المنصات الرقمية، فضلاً عن إشراك المواطن في العملية الإدارية من خلال التطبيقات التفاعلية وآليات التقييم وإبداء الملاحظات.

5- دعم اتخاذ القرار المبني على البيانات

تتيح الرقمنة إمكانية جمع وتحليل كميات كبيرة من البيانات والمعطيات، مما يساعد على فهم احتياجات المواطنين وتوجهاتهم بشكل أدق، وبالتالي تحسين عملية التخطيط واتخاذ القرار داخل المرافق العامة بالاعتماد على معلومات واقعية وموثوقة.

6- تقوية كفاءة الموارد البشرية والإدارية

يساهم التحول الرقمي في رفع كفاءة الموارد البشرية من خلال تشجيع الموظفين على الابتكار والتطوير الذاتي، وإعادة توجيه الجهود نحو المهام التحليلية والاستراتيجية بدلاً من المهام الروتينية، مما يعزز فعالية الأداء الإداري².

7- تعزيز الاقتصاد الوطني ودعم التنمية المستدامة

ينعكس التحول الرقمي في المرافق العامة إيجاباً على الاقتصاد الوطني من خلال جذب الاستثمارات

¹ رشيد خلوفي، قانون المنازعات الإدارية: الدعاوى وطرق الطعن الإدارية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2021، ص 111.

² رشيد خلوفي، المرجع السابق، ص 122.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

الأجنبية بفضل بيئة إدارية حديثة ورقمية، وتحسين مناخ الأعمال عبر تبسيط إجراءات التصريح والاعتماد، إضافة إلى دعم مشاريع التنمية المستدامة التي تعتمد على البيانات والخدمات الرقمية في مختلف القطاعات.

الفرع الثالث: متطلبات التحول الرقمي

تحتاج المؤسسات عند الشروع في عملية التحول الرقمي إلى تحويل بياناتها ومعلوماتها الورقية إلى صيغ رقمية، بهدف إتاحتها لجمهور واسع أو لفئات محددة، إلا أن هذه العملية تتطلب توفر مجموعة من الإمكانيات والشروط الأساسية قبل البدء في تنفيذها، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

أولاً: المتطلبات الإدارية والأمنية

تقوم المتطلبات الإدارية والأمنية الخاصة بتطبيق الرقمنة على مجموعة من العناصر الأساسية، من أهمها:

1. وضع استراتيجية وخطط تأسيس واضحة

تتمثل هذه الخطوة في تحديد الأهداف العامة والخاصة لعملية الرقمنة، مع إعداد خطة عمل زمنية دقيقة توضح مراحل التنفيذ، وتحديد المسؤوليات والموارد اللازمة لكل مرحلة. كما تتطلب هذه العملية توفير دعم فعال من الدولة وتخصيص الميزانيات المالية الكافية لضمان نجاح مشاريع التحول الرقمي داخل المرافق العامة وتحقيق الأهداف المسطرة¹.

2. توفير البنية التحتية للاتصالات

يتطلب نجاح الرقمنة تطوير شبكات الاتصال بما يتناسب مع متطلبات التحول الرقمي، من خلال توفير بنية تحتية قوية قادرة على استيعاب حجم كبير من البيانات والاتصالات دون انقطاع. كما يشمل ذلك توفير التجهيزات التقنية اللازمة مثل الحواسيب والبرمجيات والأجهزة الحديثة، وضمان إتاحتها لكل من المؤسسات والأفراد².

3. تطوير التنظيم الإداري والخدمات بشكل تدريجي

يتحقق ذلك عبر إعادة هيكلة التنظيم الإداري بما يتماشى مع مبادئ الإدارة الإلكترونية، من خلال مراجعة الوظائف والهياكل الإدارية وتكييفها مع التحول الرقمي، بما قد يشمل استحداث إدارات جديدة أو إعادة تنظيم الإدارات القائمة لتواكب التطور التكنولوجي وتدعم فعالية الخدمات العمومية.

¹ أحلام قواسمية، نور الهدى طيب، المرجع السابق ص 36

² بن بوزيد سهيلة، المرجع السابق ،ص 56.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

ثانيًا: المتطلبات السياسية

تقوم المتطلبات السياسية على ضرورة وجود إرادة سياسية داعمة لاستراتيجية التحول الرقمي، من خلال تكييف الهياكل الإدارية في الدولة وإدخال التعديلات اللازمة على أساليب العمل الإداري. ويتجلى ذلك خاصة في اعتماد قناة موحدة لتقديم الخدمات بهدف رفع الكفاءة والفعالية الإدارية إلكترونياً، وتبسيط إجراءات الحصول على الخدمات العمومية باستخدام أحدث التقنيات، إضافة إلى توعية المواطنين بأهمية التحول الرقمي، في إطار مشروع "إدارة بلا أوراق ولا طوابير"¹.

ثالثًا: المتطلبات القانونية

تتمثل المتطلبات القانونية في وضع إطار تشريعي وقانوني يدعم عملية التحول الرقمي، من خلال إصدار قوانين وتنظيمات وإجراءات تُسهّل الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية. ويتطلب ذلك استحداث قواعد قانونية جديدة تتماشى مع البيئة الرقمية، بما يضمن المشروعية القانونية، وتشمل هذه المتطلبات عدة مجالات مثل: تنظيم نشر المعلومات، الحفاظ على السر المهني، تحديد رسوم استخدام الخدمات الإلكترونية، وضمان حماية حقوق الأطراف في المعاملات الرقمية، إضافة إلى تجريم الاعتداء على التوقيع الإلكتروني. كما يمكن أن تتضمن هذه التشريعات منح المواطنين الحق في الحصول على الخدمات الإدارية إلكترونياً، مع استثناء الحالات التي تستوجب الحضور الشخصي، إلى جانب نشر القوانين والقرارات والنماذج الإدارية عبر الوسائط الإلكترونية².

رابعًا: المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية

تلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية دوراً مهماً في إنجاح التحول الرقمي، من خلال تعبئة المجتمع وتوعيته بأهمية الرقمنة وفوائدها في تحسين أداء الإدارة، وذلك عبر وسائل الإعلام وجمعيات المجتمع المدني. كما يتطلب هذا التحول توفير تمويل كافٍ لتغطية تكاليف المشاريع الرقمية، بما في ذلك عمليات التكوين وإعادة التأهيل والتحديث التقني، إضافة إلى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتوفير مصادر تمويل مستدامة على المستويين المركزي والمحلي لضمان استمرارية مشاريع الرقمنة³.

¹ يونجي سامية، المرجع السابق، ص. 214.

² سعيدة حركات، سارة بن عيدة، "تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات الصحية: إشارة إلى القطاع الصحي في الجزائر"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، المجلد 7، العدد 2، 2020، ص. 91.

³ يونجي سامية، المرجع السابق، ص ص. 215-216.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

المطلب الثاني: تجليات تطبيق الرقمنة في المرافق العامة

يشكل تطبيق الرقمنة في المرافق العامة مرحلة متقدمة من مسار التحول نحو الإدارة الحديثة، حيث لم يعد هذا التحول يقتصر على تبني التقنيات الرقمية فقط، بل امتد ليشمل إعادة هيكلة أساليب العمل الإداري وتحسين جودة الخدمات العمومية. وفي هذا السياق، يبرز واقع التطبيق العملي للرقمنة من خلال مجموعة من المراحل التي تمر بها عملية التنفيذ، وما يرافقها من تحديات ومعوقات قد تؤثر على فعاليتها، إضافة إلى ضرورة تقييم هذا التحول للوقوف على مدى نجاحه وتحقيقه للأهداف المرجوة. وعليه سيتم التطرق إلى هذه الجوانب من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: مراحل تنفيذ التحول الرقمي

يُعد التحول الرقمي للمرافق العامة من أهم التحولات الاستراتيجية التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمة العمومية، ورفع كفاءة الأداء الإداري، وتسهيل وصول المواطن إلى الخدمات والمعلومات بسرعة وفعالية. غير أن هذا التحول لا يمكن أن يتم بشكل مفاجئ، بل يتطلب المرور عبر مراحل تدريجية تسمح بالانتقال من النظم التقليدية إلى أنظمة رقمية متكاملة، ويمكن إبراز أهم هذه المراحل فيما يلي:

أولاً: بناء رؤية استراتيجية واضحة

تُعتبر الرؤية المرحلة الأساسية التي ينطلق منها أي مشروع رقمي ناجح، حيث يجب على المؤسسات العمومية صياغة رؤية رقمية واضحة تحدد الأهداف المراد تحقيقها من التحول الرقمي. ولا ينبغي أن تقتصر هذه الرؤية على معالجة الإشكالات الحالية فقط، بل يجب أن تمتد إلى استشراف المستقبل، مثل تحسين تجربة المواطن مع الإدارة، تعزيز الشفافية ومحاربة البيروقراطية، وتطوير أساليب العمل الإداري. كما يتطلب ذلك إشراك مختلف الفاعلين من إدارات وموظفين وخبراء في تكنولوجيا المعلومات لضمان انسجام الرؤية مع الإمكانيات التنظيمية والمالية، مع ربطها بقطاعات حيوية كالصحة والعدل والداخلية¹.

ثانياً: تقييم جاهزية المؤسسات للتحول الرقمي

بعد تحديد الرؤية، تأتي مرحلة تقييم مدى استعداد المؤسسة لتجسيد التحول الرقمي، وذلك من خلال دراسة البنية التحتية المعلوماتية المتوفرة، مثل قوة الشبكات الرقمية، ومدى تحديث نظم المعلومات وقابليتها للتكامل، إضافة إلى توفر البرمجيات المناسبة لتسيير العمل الإداري، وكفاءة الموارد البشرية في التعامل مع الأدوات الرقمية.

¹ أحلام قواسمية، نور الهدى طيب، المرجع السابق ص 39

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

وفي هذا السياق، تواجه بعض المؤسسات صعوبات تتعلق بضعف الإمكانيات المالية أو الاعتماد على أنظمة قديمة غير مترابطة، مما يجعل هذه المرحلة ضرورية لتحديد الفجوات الرقمية وتحديد الأولويات في عملية التحديث¹.

ثالثًا: تصميم تجربة المستخدم النهائي

يُعدّ المستخدم النهائي (سواء المواطن أو الموظف) المحور الأساسي الذي يجب أن تُبنى حوله مختلف جهود الرقمنة، إذ إن نجاح أي عملية تحول رقمي يرتبط بمدى سهولة وفعالية التجربة الرقمية المقدمة له. وبعد تحديد الرؤية وتقييم الإمكانيات المتاحة، يصبح من الضروري تصميم تجربة رقمية تتسم بالبساطة والوضوح والفعالية، مع فهم دقيق لاحتياجات وتوقعات المستخدمين، واعتماد واجهات وخدمات سهلة الولوج دون تعقيد أو تدخل في الإجراءات.

وفي هذه المرحلة، يتعين إشراك مختلف الفاعلين داخل المؤسسات، وخاصة القيادات القادرة على قيادة التغيير، مثل المسؤولين الرقميين ومديري الإدارات والمهندسين التقنيين. كما يجب العمل على تدريبهم وتحفيزهم ليكونوا عناصر داعمة للتحول الرقمي وسفراء له داخل مؤسساتهم، مع تشجيع باقي الموظفين على تقبل الرقمنة بدل مقاومتها، من خلال إبراز مزاياها كتحسين الأداء وتخفيف الأعباء الإدارية.

رابعًا: تقييم الوضع الحالي باستخدام منهجية SWOT

في هذه المرحلة يتم تحليل الوضع الداخلي والخارجي للمؤسسة بشكل دقيق باستخدام أداة SWOT ، التي تقوم على دراسة:

- نقاط القوة: مثل توفر خبرات تقنية أو وجود دعم سياسي لمشاريع الرقمنة .
 - نقاط الضعف: مثل محدودية الميزانيات أو ضعف التكوين في المجال الرقمي .
 - الفرص: كإمكانية التعاون مع شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا أو الاستفادة من برامج دعم دولية .
 - التهديدات: مثل المخاطر السيبرانية أو ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض الموظفين والمواطنين .
- يساعد هذا التحليل في اتخاذ قرارات واقعية ومدروسة تتناسب مع خصوصيات المرافق العمومية الجزائرية².

خامسًا: إعداد خارطة طريق واضحة للتنفيذ

تتم ترجمة الاستراتيجيات والرؤية إلى خطوات عملية من خلال إعداد خارطة طريق مفصلة، تتضمن أهدافًا

¹ أمينة بن حامد، الحكومة الإلكترونية: تجربة الجزائر للتحول نحو الحكومة الإلكترونية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات إدارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2012، ص. 29.

² عامر إبراهيم قديلي، المرجع السابق، ص. 70.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، مع تحديد الموارد اللازمة (مالية، بشرية، وتقنية)، ومراحل التنفيذ مثل رقمنة الوثائق، إطلاق المنصات الإلكترونية، وتطوير التطبيقات الرقمية، إضافة إلى وضع مؤشرات أداء (KPIs) لقياس مدى التقدم.

وفي السياق الجزائري، قد تشمل هذه الخارطة رقمنة خدمات الحالة المدنية، وإنشاء بوابة موحدة للخدمات الإدارية، وربط قواعد البيانات بين مختلف الإدارات، مع ضرورة أن تكون هذه الخطة مرنة وقابلة للتكيف مع المستجدات¹.

سادسًا: ترسيخ الثقافة التنظيمية وتطوير البنية التحتية الرقمية

تتمثل هذه المرحلة في بناء ثقافة رقمية مستدامة داخل المرفق العمومي، من خلال تكوين وتأهيل الموارد البشرية عبر دورات متخصصة، وتعيين مسؤولين رقميين (CDO) لتنسيق جهود التحول الرقمي. كما يجب دعم هذا المسار بالاستعانة بالخبرات الخارجية عند الحاجة، سواء عبر شركات تكنولوجيا أو خبراء استشاريين، مع اعتبار الرقمنة عنصرًا أساسيًا في المنظومة الإدارية وليس مجرد مشروع مؤقت.

كما يتطلب ذلك تحديث البنية التحتية الرقمية، من خلال إنشاء مراكز بيانات حديثة، وتعزيز أنظمة الحماية الإلكترونية، وتوفير تجهيزات وتقنيات متطورة للموظفين.

وفي الختام، فإن نجاح التحول الرقمي في الجزائر يرتبط أساسًا بمدى قدرة المؤسسات على إحداث تغيير حقيقي في الثقافة الإدارية، مع جعل الإنسان محور هذا التحول، وليس التكنولوجيا في حد ذاتها².

الفرع الثاني: معوقات التحول الرقمي

قد تعترض عملية التحول الرقمي للمرافق العامة عدة صعوبات تحول دون تجسيدها بصورة فعالة، وتتنوع هذه العوائق بين إدارية وتنظيمية، وبشرية ومالية، ويمكن توضيح أهمها فيما يلي:

أولًا: العوائق الإدارية والتنظيمية

تواجه الإدارة العمومية أثناء انتقالها من النمط التقليدي إلى النمط الإلكتروني مجموعة من العراقيل الإدارية والتنظيمية، من أبرزها:

1- العوائق الإدارية

تتمثل هذه العوائق في ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا فيما يتعلق ببرامج التحول

¹ إيهاب خميس أحمد المير، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية: دراسة تطبيقية على العاملين بالإدارة العامة للمرور في مملكة البحرين، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2017، ص. 114.

² عامر إبراهيم، المرجع السابق، ص. 72.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

الرقمي، إضافة إلى محدودية اهتمام الإدارة المركزية بمتابعة مشاريع الرقمنة ودعمها. كما يُعد ضعف الإلمام بالتقنيات الحديثة لدى بعض المسؤولين الإداريين من بين أهم العراقيل، لكونهم أصحاب القرار في إدماج التكنولوجيا داخل المؤسسات. ويضاف إلى ذلك قصور برامج التوعية الإعلامية المتعلقة بأهمية الإدارة الإلكترونية، إلى جانب غياب التدرج المرحلي في تطبيق الرقمنة داخل الإدارات العمومية¹.

2-العوائق التنظيمية

تشمل العوائق التنظيمية عدة جوانب من بينها عدم اقتناع بعض الإدارات بأهمية التحول الرقمي أو الحاجة إليه، إضافة إلى عدم تهيئة الموظفين نفسيًا وإشعارهم بأهمية دورهم في إنجاح هذا التحول. كما أن استمرار هيمنة الأساليب البيروقراطية التقليدية داخل بيئة العمل الإداري يعرقل الانتقال السلس نحو الإدارة الإلكترونية. ويُضاف إلى ذلك اختلاف أنظمة التسيير داخل بعض الجهات الإدارية، الأمر الذي يحد من إمكانية توحيد وتنسيق الإجراءات الرقمية.

ثانيًا: العوائق البشرية والمالية

تُعد الموارد البشرية والإمكانات المالية من أبرز التحديات التي تواجه مشاريع الرقمنة، ويمكن توضيحها فيما يلي²:

أ- العوائق البشرية

تُعتبر الموارد البشرية العنصر الأساسي في إنجاح أي مشروع رقمي، غير أن تطبيق الرقمنة في الجزائر يصطدم بعدة عراقيل بشرية، أهمها نقص الكفاءات المتخصصة في المجال الرقمي، حيث يفتقر عدد معتبر من الموظفين إلى المهارات الأساسية في تكنولوجيا المعلومات. كما يظهر ضعف التكوين في مجالات متخصصة كإدارة قواعد البيانات، وتطوير البرمجيات، وإدارة المشاريع الرقمية، إلى جانب غياب برامج التكوين المستمر التي تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة.

ومن جهة أخرى، لا تزال ثقافة الرقمنة ضعيفة لدى بعض الموظفين الذين يفضلون الأساليب التقليدية القائمة على الملفات الورقية والمعاملات اليدوية، وينظرون إلى الرقمنة باعتبارها عبئًا إضافيًا بدل كونها وسيلة لتسهيل العمل. كما يلاحظ ضعف روح المبادرة والابتكار داخل الإدارة العمومية، مع غياب الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع على الإبداع والتطوير الذاتي. ويضاف إلى ذلك قصور التكوين الجامعي في بعض التخصصات الإدارية والقانونية

¹ بيا مؤيد عبد المحسن الطائي، إمكانية تطبيق الإدارة الرقمية، دار الكتب القانونية، مصر، 2011، ص 30.

² أحلام قواسمية، نور الهدى طيب، المرجع السابق ص 42

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

من حيث إدراج مواد مرتبطة بالرقمنة والتكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن ضعف الشراكة بين الجامعات والإدارات العمومية لإعداد كفاءات مؤهلة للتحويل الرقمي¹.

ب- العوائق المالية

تمثل العوائق المالية من أبرز التحديات التي تواجه مشاريع الرقمنة في القطاع العام، نظراً لما تتطلبه من تمويل مستمر واستثمارات كبيرة. ومن أهم هذه العراقيل ضعف الميزانيات المخصصة للمشاريع الرقمية داخل المؤسسات العمومية، والاعتماد على مبادرات محدودة أو تجريبية بدل تبني خطط تمويل طويلة المدى. كما تعاني مشاريع التحويل الرقمي من غياب نموذج اقتصادي واضح يضمن استدامتها بعد إطلاقها، إلى جانب عدم تنوع مصادر التمويل بين القطاعين العام والخاص أو الاستفادة من التمويل الدولي. ويضاف إلى ذلك ضعف إعداد دراسات الجدوى المالية قبل إطلاق المشاريع الرقمية،² فضلاً عن محدودية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال الرقمنة.

يُعد ضعف الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص من أبرز العوامل التي تؤثر سلباً على نجاح مشاريع الرقمنة، وذلك بسبب محدودية مساهمة المؤسسات الخاصة في تمويل وتسيير هذه المشاريع، إلى جانب غياب الحوافز الجبائية والقانونية التي تشجعها على الاستثمار في المجال الرقمي. كما أن البيروقراطية المرتبطة بتسيير الميزانيات تشكل عائقاً إضافياً، خاصة في ظل غياب المرونة اللازمة لإعادة توزيع أو تعديل بنود الميزانية بما يتوافق مع متطلبات التحويل الرقمي، فضلاً عن ضعف الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وغياب آليات رقابة مالية فعالة لمتابعة مشاريع الرقمنة وتقييم مردوديتها³.

ثالثاً: العوائق الفنية والتقنية

تواجه عملية التحويل الرقمي للمرافق العامة في الجزائر العديد من التحديات التقنية والفنية، من أبرزها صعوبة تطوير البرمجيات بسبب عدم وضوح المواصفات التقنية المطلوبة، وغياب رؤية دقيقة لاحتياجات الإدارات، الأمر الذي يحد من فعالية الحلول الرقمية المطورة ويؤثر على فرص نجاحها.

¹ عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 52.

² سعيد سليم، "معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمكتبات الجامعية الجزائرية من وجهة نظر مسؤولي المكتبات الجامعية لولاية قسنطينة"، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، المجلد 48، العدد 04، سنة 2013، ص 43.

³ حسين محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية: المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 192.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

كما تعاني البنية التحتية الرقمية الوطنية من عدة نقائص، أبرزها ضعف خدمات الإنترنت في العديد من المناطق، خاصة النائية منها، مما ينعكس سلبيًا على أداء المنصات الرقمية وجودة الخدمات الإلكترونية. ويضاف إلى ذلك محدودية تغطية الألياف البصرية، الأمر الذي يعرقل عملية الربط بين الإدارات ويجعل تبادل المعلومات بطيئًا أو غير فعال¹.

ومن بين العراقيل التقنية أيضًا غياب التكامل بين الأنظمة المعلوماتية، حيث تعتمد كل وزارة أو مؤسسة على منظومة رقمية خاصة بها دون وجود توافق أو تنسيق موحد، إضافة إلى غياب قواعد بيانات وطنية مشتركة تسهل تبادل المعطيات والمعاملات بين الإدارات.

كما يلاحظ ضعف الاعتماد على الحلول الرقمية المحلية، نتيجة محدودية قطاع تطوير البرمجيات داخل الوطن، والاعتماد الكبير على البرمجيات الأجنبية المستوردة، وهو ما يصعب تكيفها مع الخصوصيات القانونية والإدارية الجزائرية².

إلى جانب ذلك، تعاني المؤسسات العمومية من ضعف استراتيجيات الأمن السيبراني، بسبب غياب سياسة وطنية موحدة لحماية المعلومات، ونقص الفرق المختصة بتأمين البيانات والأنظمة ضد الهجمات الإلكترونية والاختراقات.

ومن جهة أخرى، تواجه الإدارة صعوبة في إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي وأدوات التحليل الذكي، نتيجة غياب قواعد بيانات موحدة وكبيرة يمكن الاعتماد عليها في تطوير حلول رقمية ذكية قائمة على تحليل البيانات واستغلالها³.

رابعًا: العوائق التشريعية والأمنية

تُعد النقائص التشريعية وضعف الإطار القانوني من بين أبرز العراقيل التي تعيق مسار الرقمنة، خاصة في ظل غياب منظومة قانونية متكاملة تنظم المعاملات الإلكترونية وتعترف بها بصورة واضحة. كما تمثل الجوانب الأمنية تحديًا أساسيًا بالنظر إلى حساسية البيانات المتداولة داخل المرافق العامة، الأمر الذي يستوجب توفير حماية فعالة ضد القرصنة والاختراق وضمان سرية المعلومات.

أ: العوائق التشريعية

تواجه رقمنة المرافق العامة جملة من العراقيل القانونية، من أبرزها:

¹ حسين محمد الحسن، المرجع السابق، ص 194.

² عامر إبراهيم، المرجع السابق، ص 98.

³ بيا مؤيد عبد المحسن الطائي، المرجع السابق، ص 107.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر.

- ضعف التنسيق بين الجهات التشريعية والتنفيذية، إذ يلاحظ غياب تعاون فعال بين البرلمان، والوزارات، والهيئات التقنية المختصة، الأمر الذي ينعكس سلباً على إعداد قوانين رقمية واضحة وقابلة للتطبيق العملي .
- عدم مواكبة بعض النصوص القانونية للتطورات التكنولوجية الحديثة، مما يجعل البيئة القانونية غير ملائمة لاحتضان المعاملات الإلكترونية وتنظيمها بصورة فعالة .
- التأخر في إصدار التشريعات المتعلقة بالرقمنة، وهو ما يؤدي إلى استمرار العمل بآليات قانونية تقليدية لا تتسجم مع متطلبات الإدارة الإلكترونية الحديثة .
- محدودية الاعتراف القانوني الكامل بالوثائق والمعاملات الإلكترونية في بعض المجالات، الأمر الذي يضعف الثقة في استخدامها ويعرقل تعميمها داخل الإدارات العمومية¹ .

ب: العوائق الأمنية

- تطرح الجوانب الأمنية تحدياً أساسياً أمام نجاح التحول الرقمي، خاصة في ظل حساسية البيانات المتداولة داخل المرافق العامة، وتتمثل أهم هذه العوائق فيما يلي:
- ضعف البنية التحتية الخاصة بأمن المعلومات، إذ تقتصر العديد من الإدارات على أنظمة حماية متطورة مثل جدران الحماية وبرامج كشف الاختراق، كما يتم أحياناً تخزين البيانات الحساسة دون تشفير كاف أو باستخدام أنظمة حماية قديمة .
 - نقص الوعي الأمني لدى الموظفين العموميين، نتيجة غياب برامج التكوين المستمرة المتعلقة بحماية البيانات والأمن السيبراني، بالإضافة إلى اعتماد ممارسات غير آمنة مثل استعمال كلمات مرور ضعيفة أو مشاركة الحسابات بين الموظفين .
 - ضعف ثقافة حماية الخصوصية الرقمية داخل الإدارة، حيث لا يتم في بعض الحالات مراعاة حق المواطن في حماية بياناته الشخصية أو تحديد الجهات المخول لها الاطلاع عليها واستعمالها .
 - تزايد مخاطر الهجمات الإلكترونية والاختراقات السيبرانية، مما يفرض ضرورة تطوير آليات حماية فعالة وضمن أمن الأنظمة المعلوماتية والبيانات الإدارية².

¹ صدام خميسة، الحكومة الإلكترونية: الطريق نحو الإصلاح الإداري، عالم الكتب للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 98.

² بيا مؤيد عبد المحسن الطائي، المرجع السابق، ص 107.

خلاصة الفصل الأول

في ختام هذا الفصل، يمكن القول إن دراسة الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر قد أبرزت الترابط الوثيق بين التطور التكنولوجي الحديث ومتطلبات تحديث الإدارة العمومية.

فقد تبين أن الرقمنة ليست مجرد تطور تقني، بل هي تحول جذري في أساليب العمل الإداري يقوم على توظيف التكنولوجيا الرقمية في معالجة المعلومات وتقديم الخدمات، بما يضمن السرعة والفعالية وتقليص التكاليف وتحسين جودة الأداء. كما أن هذا التحول مرّ بمراحل تاريخية متدرجة، وأصبح اليوم يشكل ركيزة أساسية في مختلف القطاعات، خاصة في ظل توسع تطبيقات الإدارة الإلكترونية.

ومن جهة أخرى، تم التطرق إلى المرفق العام بوصفه أداة الدولة لتحقيق المصلحة العامة، حيث استعرض الفصل تطوره التاريخي، ومفهومه، ومبادئه الأساسية، إلى جانب تصنيفاته وأركانه، بما يوضح أهميته في تنظيم الحياة العامة وضمان استمرارية الخدمات الأساسية للمواطنين.

كما أبرز الفصل أن التحول الرقمي للمرافق العامة في الجزائر أصبح خيارا استراتيجيا يفرضه الواقع الاقتصادي والإداري والاجتماعي والتكنولوجي، غير أن تطبيقه يظل مرتبطا بجملة من المتطلبات الضرورية، وفي الوقت نفسه يواجه عدة معوقات بشرية وتنظيمية وتقنية وتشريعية.

وفي الأخير، خلص الفصل إلى أن نجاح رقمنة المرافق العامة لا يعتمد فقط على توفر الوسائل التقنية، بل يتطلب رؤية استراتيجية واضحة، وإصلاحا إداريا شاملا، وتوفيرا للبنية التحتية، وتطويرا للموارد البشرية، بما يسمح بالانتقال الفعلي نحو إدارة عمومية رقمية حديثة وفعالة في الجزائر.

الفصل الثاني

تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر

شهد قطاع العدالة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحولات جوهرية فرضتها التطورات التكنولوجية المتسارعة ومتطلبات تحديث المرفق العام، حيث أصبحت الرقمنة خيارًا استراتيجيًا يهدف إلى تحسين أداء العدالة وتعزيز فعاليتها وضمان تقريب الخدمة القضائية من المواطن. وقد سعت الدولة الجزائرية، في إطار إصلاحات الإدارة العمومية وتكريس مبادئ الحكامة الإلكترونية، إلى إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مختلف هياكل ومرافق قطاع العدالة، بما يسمح بتطوير أساليب العمل القضائي والإداري وتبسيط الإجراءات وتحقيق السرعة والشفافية في معالجة القضايا والخدمات القضائية.

وتجلت هذه التحولات من خلال اعتماد مجموعة من الأنظمة الرقمية والمنصات الإلكترونية التي مست مختلف مجالات القطاع، سواء تعلق الأمر بتسيير الموارد البشرية، أو إدارة قواعد البيانات القضائية، أو رقمنة الخدمات القضائية وإجراءات التقاضي، بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية التقنية وتأهيل الموارد البشرية لمواكبة هذا التحول. كما ساهم التعاون بين مختلف القطاعات والمؤسسات في تجسيد مشاريع رقمية تهدف إلى بناء عدالة عصرية تعتمد على الوسائل الإلكترونية في تقديم خدماتها.

وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا الفصل مختلف تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر، من خلال دراسة الأطر التنظيمية والتقنية التي قامت عليها العدالة الرقمية، ثم التطرق إلى رقمنة تسيير الموارد وسير العمل القضائي، وصولاً إلى رقمنة الخدمات القضائية وإجراءات التقاضي، وذلك بهدف إبراز مدى مساهمة التحول الرقمي في تحديث قطاع العدالة وتحسين جودة خدماته.

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

المبحث الأول: الهيكل التنظيمي لرقمنة مرفق العدالة

إن نجاح مشروع رقمنة قطاع العدالة لا يقتصر فقط على إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة، وإنما يتطلب توفير بيئة تنظيمية وتقنية متكاملة تضمن حسن تطبيق هذا التحول واستمراريته. فالانتقال من الإدارة القضائية التقليدية إلى العدالة الرقمية يستوجب وضع أطر تنظيمية واضحة تحدد آليات العمل وتوزيع الاختصاصات، إلى جانب تبني أساليب إدارية حديثة تقوم على السرعة والفعالية وتبادل المعلومات إلكترونياً.

كما أن تحقيق عدالة رقمية فعالة يرتبط بمدى توفر بنية تحتية تقنية قادرة على استيعاب مختلف الأنظمة الرقمية، من خلال ربط الجهات القضائية بشبكات الاتصال الحديثة، وتطوير المنصات الإلكترونية، وتأهيل الموارد البشرية لاستعمال التقنيات المستحدثة. إضافة إلى ذلك، فقد ساهم التعاون بين قطاع العدالة ومختلف القطاعات الأخرى في تجسيد مشاريع رقمية تهدف إلى تحسين أداء المرفق القضائي وتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى دراسة الأطر التنظيمية والإدارية التي قامت عليها رقمنة قطاع العدالة، ثم التطرق إلى البنية التحتية التقنية التي ساعدت على تجسيد مشروع العدالة الرقمية في الجزائر.

المطلب الأول: البعد التنظيمي والإداري لرقمنة قطاع العدالة

تستند رقمنة قطاع العدالة إلى مجموعة من الترتيبات التنظيمية والإدارية التي تهدف إلى مواكبة التطورات التكنولوجية وتحسين أداء المرفق القضائي، بما يضمن تقديم خدمات أكثر سرعة وفعالية. ومن هذا المنطلق، سيتم تناول الأطر التنظيمية لرقمنة العدالة في الفرع الأول، ثم التطرق إلى الأبعاد الإدارية لرقمنة العدالة في الفرع الثاني¹.

الفرع الأول: الأطر التنظيمية لرقمنة العدالة

بدأت الجزائر مسار إصلاح قطاع العدالة وتحديثه من خلال تبني مجموعة من التدابير القانونية والتنظيمية التي شكلت الأساس لرقمنة المرفق القضائي. وكانت الانطلاقة الفعلية لهذا المسار بصور المرسوم الرئاسي رقم

¹ بن الشيخ، سليمان، أثر رقمنة العدالة في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2024-2025، ص 41.

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

99-234 المؤرخ في 19 أكتوبر 1999،¹ والمتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، والتي أوكلت إليها مهمة اقتراح الإصلاحات الكفيلة بعصرنة قطاع العدالة وتحسين أدائه.

وقد تلا هذا المرسوم صدور عدة نصوص تنظيمية هدفت إلى استحداث هياكل إدارية ولجان متخصصة داخل وزارة العدل، من أجل مرافقة مشروع الإصلاح وتطوير الإدارة القضائية، ومن أبرزها²:

- المرسوم التنفيذي رقم 02-410 المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل .
- المرسوم التنفيذي رقم 02-411 المتضمن إنشاء لجنة تنشيط إصلاح العدالة ومتابعته .
- المرسوم التنفيذي رقم 04-333 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل .

كما عزز المشرع الجزائري هذا التوجه بإصدار مجموعة من القوانين المرتبطة باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المجال القضائي، بهدف توفير بيئة قانونية تضمن أمن المعاملات الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية، ومن أهم هذه القوانين³:

- القانون رقم 09-04 المتعلق بالقواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها .
- القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، والذي كرس استعمال الوسائل الإلكترونية في تقديم الخدمات القضائية ومعالجة المعطيات الرقمية .
- القانون رقم 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين .
- القانون رقم 17-03 المعدل والمتمم لقانون الحالة المدنية، والذي سمح باستعمال الوسائل التكنولوجية في معالجة وثائق الحالة المدنية .
- القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي .

¹ المرسوم الرئاسي رقم 99-234 المؤرخ في 19 أكتوبر 1999، والمتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة

² مرزق، عبد القادر، مجهودات رقمنة قطاع العدالة بين مقتضيات العصرنة وتحديات الواقع، مجلة القانون، المجلد 12، العدد

02، 2023، الجزائر، ص ص 49، 50

³ مرزق، عبد القادر، المرجع السابق، 50

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر .

- القانون رقم 18-01 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، والذي نص في مادته 150 على اعتماد السوار الإلكتروني كوسيلة للرقابة الإلكترونية¹ .

الفرع الثاني: الأبعاد الإدارية لرقمنة العدالة

يستند التحول الرقمي في قطاع العدالة إلى مجموعة من الآليات الإدارية التي ساهمت في وضع أسس تنظيمية لتحديث المرفق القضائي وتطوير أساليب تسييره. وعليه سيتم التطرق إلى اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة أولاً، ثم استحداث المديرية المركزية لعصرنة العدالة بوزارة العدل ثانياً.

أولاً: اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة

تُعد اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة الأرضية الأساسية التي مهدت لمشروع عصرنة ورقمنة قطاع العدالة في الجزائر، حيث أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 99-234 المؤرخ في 19 أكتوبر 1999، وتوضع تحت السلطة المباشرة لرئيس الجمهورية، بينما تم تعيين أعضائها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 99-235. وقد أسندت إلى هذه اللجنة عدة مهام، من أبرزها²:

- تحليل وتقييم سير مرفق العدالة بمختلف جوانبه .
- دراسة علاقات قطاع العدالة بمحيطه المؤسسي والاجتماعي واقتراح التدابير الملائمة لتطويره .
- اقتراح التوصيات الكفيلة بتقريب العدالة من المواطن وتحسين ظروف عمل الجهات القضائية والمؤسسات العقابية .

وتجسيدا لتوصيات هذه اللجنة، صدر المرسوم التنفيذي رقم 02-411 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، والمتضمن إنشاء لجنة تنشيط إصلاح العدالة ومتابعته، والتي وُضعت تحت سلطة وزير العدل حافظ الأختام، وتكلف بتحضير ومتابعة وتقييم مختلف التدابير المتعلقة بإصلاح العدالة. ومن بين المهام الموكلة إليها³:

- إعداد الدراسات والخبرات الضرورية لتنفيذ الإصلاحات .
- تنظيم الندوات والملتقيات المتعلقة بتطوير قطاع العدالة .

¹ بوشري، مريم، وعبابسة، دزيمية، المراقبة الإلكترونية كأسلوب حديث للمعاملة العقابية في ظل القانون رقم 01/18 المعدل لقانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية - مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، العدد 06، الجزائر، جانفي 2019، ص 196.

² مزيتي، فاتح، مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة بيبليوفيليا للدراسات في المكتبات والمعلومات، العدد 04، 2019، ص 19

³ مزيتي، فاتح، مظاهر ، المرجع السابق ، ص 19

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

- إجراء الدراسات والعمليات التقييمية المرتبطة بمتابعة الإصلاحات .

ثانيًا: استحداث المديرية المركزية لعصرنة العدالة بوزارة العدل

تم استحداث المديرية المركزية لعصرنة العدالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-333، وأسندت إليها مهمة تطوير النظام القضائي من حيث تنظيمه وسيره الداخلي وعلاقاته بمحيطه الوطني والدولي. وتتمثل أهم مهامها فيما يأتي¹:

- اقتراح الوسائل والإجراءات الكفيلة بعصرنة العدالة ومتابعة تنفيذها .
- توحيد وضبط النماذج والإجراءات والوثائق المستعملة داخل الجهات القضائية .
- ترقية استعمال الإعلام الآلي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال داخل قطاع العدالة .
- السهر على ضمان أمن الأنظمة المعلوماتية وحماية المعطيات الرقمية.

تمارس المديرية العامة لعصرنة العدالة مهامها من خلال هيكلية تنظيمية متعددة المستويات، تقوم على توزيع الاختصاصات بين عدة مديريات فرعية متخصصة، تهدف جميعها إلى دعم مسار التحول الرقمي داخل قطاع العدالة. ومن أبرز هذه الهياكل: مديرية الإعلام الآلي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والمديرية الفرعية للأنظمة المعلوماتية، والمديرية الفرعية للأمن المعلوماتي، إضافة إلى مديرية الاستشراف والتنظيم، فضلاً عن المديرية الفرعية للتنظيم، وهو ما يعكس التنوع الوظيفي في إدارة مشاريع عصرنة العدالة².

كما تتبع للمديرية العامة لعصرنة العدالة مجموعة من المراكز ذات الطابع التقني والخدمات التي تسهم في تجسيد الرقمنة ميدانيًا، من أهمها مركز إصدار شريحة الإمضاء الإلكتروني الذي دخل حيز الخدمة سنة 2014 لتزويد القضاة وأمناء الضبط بتوقيع إلكتروني مؤمن، ومركز النداء التابع لوزارة العدل الذي يهدف إلى تحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن عبر استقبال الاستفسارات والشكاوى والمقترحات، إضافة إلى المقر الاحتياطي لأنظمة الإعلام الآلي بالقلعة الذي يضمن استمرارية الخدمات الرقمية وحماية المنظومة المعلوماتية من أي انقطاع محتمل.

¹ موقع وزارة العدل الجزائرية، <https://www.mjjustice.gov.dz/ar> / تاريخ زيارة الموقع: 18-05-2026، الساعة 17:30

² بوضياف، إسمهان، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

المطلب الثاني: البنية التحتية لرقمنة العدالة

تقوم البنية التحتية للعدالة الرقمية على مجموعة من المقومات التقنية والبشرية والتنظيمية التي تضمن نجاح التحول الرقمي داخل قطاع العدالة واستمراره. وعليه سيتم التطرق إلى الربط بشبكات الإنترنت وتطوير المنصات الإلكترونية في الفرع الأول، ثم تأهيل الموارد البشرية لمواكبة التحول الرقمي في الفرع الثاني، وأخيرًا المشاريع المنجزة في إطار التعاون القطاعي في الفرع الثالث.

الفرع الأول: الربط بشبكات الإنترنت وتطوير المنصات الإلكترونية

يُعدّ الربط بشبكات الإنترنت وتطوير المنصات الإلكترونية من أهم الركائز التقنية التي يقوم عليها مشروع العدالة الرقمية، لما لهما من دور في ضمان سرعة تبادل المعلومات وتحسين أداء المرفق القضائي. وعليه سيتم التطرق إلى تفعيل الشبكات أولاً، ثم استحداث المواقع والمنصات الإلكترونية ثانيًا.

أولاً: تفعيل الشبكات

شهد قطاع العدالة في الجزائر جهودًا معتبرة في مجال تعزيز البنية التحتية الرقمية، من خلال إنشاء وتطوير شبكات الاتصال الحديثة. فقد تم منذ نوفمبر 2003 تزويد القطاع بمزود خدمة إنترنت عالي الجودة مخصص لمؤسسات العدالة، بما يسمح بتلبية احتياجات الإدارة المركزية والهيئات القضائية والمؤسسات التابعة لها. كما تم إنشاء شبكة اتصال داخلية تعتمد على تقنية الألياف البصرية،¹ تربط بين مختلف الجهات القضائية والمؤسسات العقابية والهيئات تحت الوصاية، بما يضمن تدفق المعلومات بشكل سريع وآمن.

وفي السياق ذاته، تم إطلاق الشبكة القطاعية لوزارة العدل سنة 2006، باعتبارها قاعدة تقنية متطورة قابلة لتطوير التطبيقات المعلوماتية المختلفة، ومدعمة بآليات أمن المعلومات. وتضم هذه الشبكة أنظمة داخلية على مستوى المحاكم والمجالس القضائية والمحكمة العليا، إضافة إلى المؤسسات العقابية، مما سمح بتحقيق ترابط فعال بين مختلف مكونات القطاع. وقد أصبحت هذه الشبكة الأساس الذي تعتمد عليه عدة تطبيقات معلوماتية، مثل نظام تسيير الملف القضائي، وتسيير شريحة المحبوسين، ونظام أوامر القبض، ونظام الأرشفة القضائي، وهو ما ساهم في تحقيق تبادل فوري وآمن للمعطيات، وتحسين سرعة الحصول على المعلومات والخدمات القضائية².

ثانيًا: استحداث المواقع الإلكترونية

1 بن الشيخ، سليمان، المرجع السابق ، ص45

2مرزق، عبد القادر ، المرجع السابق ، 52

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر .

عمل قطاع العدالة على تعزيز حضوره الرقمي من خلال إنشاء وتطوير مجموعة من المواقع والمنصات الإلكترونية التي تشكل قاعدة أساسية في عملية الرقمنة. ومن أهم هذه المبادرات إنشاء البوابة الإلكترونية¹ المركزية لوزارة العدل Ministry of Justice Algeria عبر الرابط www.mjustice.dz، والتي أُطلقت في نوفمبر 2003. وتوفر هذه البوابة معلومات شاملة حول تنظيم القطاع ومهامه وبرامجه وخدماته، إضافة إلى فضاءات مخصصة للخدمات والإجراءات الإدارية، مع إتاحة المحتوى باللغتين العربية والفرنسية. كما تم إنشاء بوابة قانونية متخصصة "droit.mjustice.dz" موجهة لرجال القانون والقضاء، وتهدف إلى نشر المعلومات القانونية والتشريع والاجتهاد القضائي على المستويين الوطني والدولي. إضافة إلى ذلك، تم إنشاء بريد إلكتروني رسمي contact@mjustice.dz لتسهيل التواصل بين المواطنين والإدارة المركزية لوزارة العدل. وفي إطار تعزيز الرقمنة، تم تطوير مواقع إلكترونية خاصة بعدد من الجهات القضائية، مثل المحكمة العليا ومجلس الدولة والديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها ومركز البحوث القانونية والقضائية، إلى جانب إنشاء أروضيات للتكوين عن بعد، وأخرى مخصصة للنياحة الإلكترونية، فضلاً عن نافذة لعرض نتائج واستطلاعات الرأي المتعلقة بالخدمات الإلكترونية لوزارة العدل، واستحداث فضاءات تفاعلية على الموقع الرسمي لتحسين جودة الخدمة العمومية والاستجابة لانشغالات المواطنين واقتراحاتهم².

الفرع الثاني: تأهيل الموارد البشرية لمواكبة التحول الرقمي

يُعدّ تأهيل الموارد البشرية عنصراً أساسياً في إنجاح مشروع التحول الرقمي بقطاع العدالة، باعتبار أن فعالية الأنظمة الإلكترونية ترتبط بمدى جاهزية الكفاءات المشغلة لها. وعليه سيتم التطرق إلى عملية تأهيل الموارد البشرية أولاً، ثم إلى عمليات الاستشراق المرتبطة بعصرنة العدالة ثانياً.

أولاً: تأهيل الموارد البشرية في قطاع العدالة الجزائري

اعتمد قطاع العدالة في الجزائر برامج تكوين وتدريب مكثفة تستهدف مختلف الموارد البشرية العاملة به، خاصة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وذلك بهدف مواكبة متطلبات التحول الرقمي. وقد تم إعداد هذه البرامج على المستوى المركزي بما يتماشى مع احتياجات وأولويات الجهات القضائية المختلفة، مع مراعاة تنوع الأسلاك المهنية داخل القطاع، مثل سلك القضاة، وأمناء الضبط، والأسلاك المشتركة، وكذا فئة المتعاقدين.

¹ فاروق، خلف، *التطبيقات العملية للإدارة الإلكترونية بقطاع العدالة في الجزائر*، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، 2020، ص 20.

² مزيتي، فاتح، مظاهر، المرجع السابق، ص 20

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

كما تتنوع هذه البرامج حسب طبيعتها، حيث تشمل التكوين التحضيري، والتكوين قبل الترقية، إضافة إلى التكوين في إطار اتفاقيات التعاون الدولي التي تسمح بالاستفادة من الخبرات الخارجية، بالتوازي مع التنسيق مع الجهات الوطنية المختصة. وتواصل وزارة العدل جهودها في هذا المجال، إدراكاً منها لأهمية المورد البشري باعتباره العنصر الأساسي في نجاح عملية عصنة الإدارة القضائية¹.

ثانياً: استشراف مشروع عصنة العدالة الجزائرية

تجسدت عملية الاستشراف في إنشاء مديرية الاستشراف والتنظيم التابعة للمديرية العامة لعصنة العدالة بوزارة العدل، والتي تتولى إنجاز الدراسات المتعلقة بقطاع العدالة، وتصور تنظيم النظام القضائي ومناهج العمل بما يضمن السير الحسن لمرفق العدالة. وقد تم تقسيم مهامها إلى مديريتين فرعيتين: مديرية الاستشراف ومديرية التنظيم².

وتكلفت مديرية الاستشراف بمجموعة من المهام، أهمها³:

- إعداد التصور العام لتنظيم الجهاز القضائي .
- تحديد مصادر المعلومات الواجب جمعها ومعالجتها ونشرها من حيث طبيعتها وحجمها .
- تقديم توصيات لرفع نجاعة الهياكل القضائية وتحسين أدائها ومتابعة تنفيذها .
- اقتراح إجراءات تبسيط العمل القضائي وترشيد إجراءاته وتقليل تكاليفه .
- ضبط المعايير المتعلقة بالإجراءات والوثائق المستعملة داخل الهياكل القضائية والإدارية .
- تحديد المعايير المرتبطة بالموارد البشرية والوسائل المادية والمالية المخصصة لمختلف الهياكل .
- المساهمة في تصميم البطاقات التقنية للبرامج الجديدة ضمن مشروع عصنة قطاع العدالة⁴ .

الفرع الثالث: المشاريع المنجزة في إطار التعاون القطاعي

سعت وزارة العدل إلى تعزيز التعاون مع مختلف الإدارات العمومية في إطار بناء حكومة إلكترونية، تهدف إلى دعم مسار الرقمنة وتحديث المرفق العمومي، بما يسمح للجزائر بالاندماج في الاقتصاد الرقمي ومواكبة الدول المتقدمة في هذا المجال. ومن أبرز هذه المشاريع⁵:

- الربط الآلي للمركز الوطني للسجل التجاري بقاعدة بيانات صحيفة السوابق القضائية .

¹ مزيتي، فاتح، مظاهر ، المرجع السابق ، ص 20

² بن الشيخ، سليمان، المرجع السابق ، ص 46

³ موقع وزارة العدل الجزائرية، المرجع السابق ، تاريخ زيارة الموقع: 18-05-2026، الساعة 18:50

⁴ موقع وزارة العدل الجزائرية، المرجع السابق نفسه

⁵ بن الشيخ، سليمان، المرجع السابق ، ص 47

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

- الربط بين المديرية العامة للأمن الوطني وقاعدة بيانات الأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث الصادرة عن الجهات القضائية .
- الربط بين قيادة الدرك الوطني وقاعدتي البيانات المركزيتين الخاصتين بالسوابق القضائية والأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث، إضافة إلى اعتماد التوقيع الإلكتروني .
- الربط بين المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام ببوشاوي والبريد الإلكتروني الداخلي لوزارة العدل .
- الربط بين القضاء العسكري بوزارة الدفاع الوطني وقاعدتي بيانات السوابق القضائية والأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث الصادرة عن الجهات القضائية¹ .

¹ بن الشيخ، سليمان، المرجع السابق ، ص 47

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

المطلب الثالث: رقمنة نظام تسيير الموارد البشرية

يهدف التحول الرقمي في قطاع العدالة إلى تطوير أساليب إدارة الموارد البشرية بما يضمن مزيدًا من الفعالية والشفافية في التسيير، من خلال اعتماد أنظمة معلوماتية حديثة تسمح بمتابعة دقيقة لمختلف الفئات العاملة داخل المرفق القضائي. وفي هذا السياق سيتم التطرق إلى نظام تسيير موظفي العدالة في الفرع الأول، ثم نظام تسيير مساعدي العدالة في الفرع الثاني، وأخيرًا أنظمة تسيير المحبوسين والرقابة الإلكترونية في الفرع الثالث.

الفرع الأول: نظام تسيير موظفي العدالة

تتجلى مظاهر رقمنة أنظمة تسيير موظفي العدالة في الجزائر من خلال جملة من الآليات والتطبيقات الحديثة التي اعتمدتها وزارة العدل بهدف عصنة تسيير الموارد البشرية وتحسين جودة الخدمات الإدارية، ومن أهمها:

أولاً: البطاقة المهنية الإلكترونية

في إطار مواصلة برنامج إصلاح وعصنة قطاع العدالة، ومن خلال الاستغلال الأمثل لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في مجال إدارة وتسيير الموارد البشرية، قامت وزارة العدل بتجسيد مشروع البطاقة المهنية الإلكترونية. ويتيح هذا النظام للقضاة ومستخدمي القطاع الاطلاع على مساهم المهني ومتابعة مستجداته بشكل فوري، إضافة إلى استخراج مختلف الشهادات والوثائق المرتبطة به عن بعد وفي وقت وجيز، مما يساهم في تقليص الحاجة إلى التنقل وتخفيف العبء الإداري وترشيد النفقات عبر الحد من استخدام الوثائق الورقية، إلى جانب تعزيز الفعالية والشفافية في تسيير الموارد البشرية¹.

كما تم تطوير تطبيق رقمية خاصة باستغلال البطاقة المهنية البيومترية، تسمح بقراءة بياناتها وتحيين المعلومات المهنية عن بعد، مع إمكانية استخراج وثائق متنوعة مثل شهادة العمل وكشف الراتب وكشف الراتب السنوي، وهي وثائق ممضاة إلكترونياً²، بما يعزز موثوقية الإجراءات وسرعتها.

ثانياً: الخريطة القضائية

تُعد الخريطة القضائية نظاماً آلياً لدعم اتخاذ القرار ورسم السياسات داخل قطاع العدالة، وقد انطلق العمل به سنة 2005 كأداة لتخطيط إنشاء الجهات القضائية وتنظيم توزيع القضاة ومساعدتهم استناداً إلى معطيات تحليلية دقيقة مرتبطة بحجم النشاط القضائي.

¹ موقع وزارة العدل الجزائرية، المرجع السابق ، تاريخ زيارة الموقع: 18-05-2026، الساعة 18:50

² مزيتي، فاتح، مظاهر ، المرجع السابق ، ص 25

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

ويتيح هذا النظام عدة مزايا، أهمها¹:

- التوزيع العقلاني للموارد البشرية (القضاة، أمناء الضبط، الأعوان المتخصصون) على مختلف الجهات القضائية .
- تمكين المجلس الأعلى للقضاء من إعداد مخطط الحركة السنوية للقضاة في آجال قصيرة وبدرجة عالية من الموضوعية .
- تحديد الاحتياجات الفعلية للقطاع من الموارد البشرية وتوزيعها جغرافياً وفق معايير علمية تضمن عدالة التغطية القضائية .

الفرع الثاني: نظام تسيير مساعدتي العدالة

يتضمن هذا النظام الرقمي قاعدة بيانات شاملة تضم مختلف المعلومات المتعلقة بمساعدي القضاء بمختلف فئاتهم، مثل الخبراء القضائيين، المحضرين القضائيين، الموثقين، المحامين، محافظي البيع بالمزايمة، والمترجمين.

ويتيح هذا النظام التحكم في مختلف الجوانب المهنية، مثل التعيينات والتنقلات وأماكن ممارسة النشاط، إضافة إلى متابعة الملفات التأديبية والجزائية عند الاقتضاء.² كما تم تفعيل نظام التسيير الآلي لمساعدتي العدالة بشكل يسمح بتقديم خدمات رقمية مبسطة، خاصة لفئة المحامين الذين أصبح بإمكانهم فتح حسابات إلكترونية تمكنهم من الاطلاع على القضايا التي باشروا فيها سابقاً، إلى جانب استخراج الأحكام والقرارات القضائية بطريقة آلية عبر هذه الحسابات.³

الفرع الثالث: أنظمة تسيير المحبوسين والرقابة الإلكترونية

تعدّ أنظمة تسيير المحبوسين والرقابة الإلكترونية من أهم مظاهر الرقمنة داخل قطاع العدالة، لما لها من دور في تحسين أساليب التسيير العقابي وتعزيز فعالية المتابعة داخل المؤسسات العقابية. وعليه سيتم التطرق إلى نظام تسيير ومتابعة المحبوسين أولاً، ثم أنظمة الرقابة الإلكترونية للمحبوسين ثانياً ثم ثالثاً نظام تسيير أوامر القبض

¹ بلواضح الطيب وخليفة الذهبي، "الخدمات الإلكترونية المتاحة في مجال عصنة العدالة الجزائرية"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، 2020، ص 149.

² مزيتي فاتح، مرجع سابق، ص 26.

³ بوضياف إسمهان، مرجع سابق، ص 278.

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

أولاً: نظام تسيير ومتابعة المحبوسين

يُعدّ النظام الآلي لتسيير القطاع العقابي أداة أساسية في رسم وتنفيذ سياسة فعالة لإعادة إدماج نزلاء المؤسسات العقابية، حيث يسمح بالتحكم في تسيير ومتابعة الوضعيات القانونية للمحبوسين وتوزيعهم وفق درجة الخطورة الإجرامية. كما يتيح هذا النظام تتبع المسار الكامل لكل محبوس، بدءاً من أسباب وظروف الإيداع، مروراً بسلوكه داخل المؤسسة العقابية، وصولاً إلى غاية الإفراج عنه.

إضافة إلى ذلك، يساهم هذا النظام في دعم عمليات التخطيط لإنشاء مؤسسات عقابية جديدة تتماشى مع المعايير الدولية المعتمدة. وقد تم تعميم هذه التطبيقات على مستوى جميع المؤسسات العقابية، بعد تكوين حوالي 800 عون من مختلف المؤسسات العقابية على استعمالها وتطبيقها¹.

ثانياً: أنظمة الرقابة الإلكترونية للمحبوسين

1-المراقبة المرئية عن بعد

تعتمد هذه التقنية على نظام مراقبة مرئية بالصوت والصورة يتم التحكم فيه عن بعد من طرف الإدارة، عبر الحاسوب أو الشاشات الرقمية، باستخدام كاميرات مراقبة متطورة. وتُعد هذه التقنية من الأنظمة الحديثة التي تسمح بمتابعة سير العمل داخل المؤسسات العقابية ومراقبة الأماكن الحساسة بدقة عالية. وقد تم إنجاز هذا النظام تحت إشراف مهندسي وتقنيي وزارة العدل، حيث تم تطبيقه لأول مرة في مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بالقليلة بتاريخ 7 أكتوبر 2017، ثم في مؤسسة الحراش، مع التوجه نحو تعميمه على مؤسسات عقابية أخرى مستقبلاً².

2-تقنية السوار الإلكتروني

تتمثل هذه التقنية في جهاز رقابي يُثبت عادة على معصم المحكوم عليه، يسمح بمتابعة تحركاته والتأكد من التزامه بالمكان المحدد له، حيث يقوم بإرسال إشارات إلكترونية إلى مركز المراقبة داخل المؤسسة العقابية³. وقد تم اعتماد هذه التقنية في الجزائر في إطار تجسيد برنامج عصرنة العدالة، حيث تم تطبيقها لأول مرة على مستوى المحكمة الابتدائية بتيبازة في تجربة تُعد الأولى عربياً والثانية إفريقيًا، وذلك وفق ما صرّح به المدير العام للعصرنة بوزارة العدل⁴.

¹ الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر (الإنجاز والتحديات)، دار القصة للنشر، الجزائر، 2008، ص 174-175.

² موقع المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج الجزائرية، <https://dgapr.mjustice.gov.dz> تاريخ الزيارة:

22:15 الساعة 2026/05/18

³ بن الشيخ، سليمان، المرجع السابق، ص 50

⁴ موقع وزارة العدل الجزائرية، المرجع السابق

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

ثالثاً: نظام تسيير أوامر القبض

يستند هذا النظام إلى قاعدة بيانات وطنية تتيح سرعة نشر وتعميم معلومات الأشخاص المبحوث عنهم في إطار القانون، بما يضمن فعالية أكبر في تنفيذ أوامر القبض¹. كما يسمح النظام بتسريع إجراءات الكف عن البحث عند التوقيف، بما يضمن حماية الحقوق والحريات الفردية. ويُعد هذا النظام أداة معلوماتية متاحة حالياً لرجال القضاء وأعوان الضبطية القضائية، وتُستخدم في إطار تنفيذ الأوامر القضائية بفعالية ودقة عالية.

¹ مزيتي فاتح، مرجع سابق، ص 26.

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

المبحث الثاني: رقمنة الخدمات القضائية وإجراءات التقاضي

أدى التطور التكنولوجي إلى إحداث تحول عميق في كيفية تقديم الخدمات القضائية وممارسة إجراءات التقاضي، حيث أصبحت الرقمنة وسيلة فعالة لتبسيط الإجراءات وتقريب العدالة من المواطن وتحسين جودة الخدمة العمومية. وقد سعت الجزائر، في إطار مشروع عصرنه العدالة، إلى اعتماد أنظمة إلكترونية تسمح بتسهيل استخراج الوثائق القضائية وتقديم العديد من الخدمات عن بُعد، إلى جانب رقمنة مختلف مراحل الدعوى القضائية. وفي هذا الإطار، يتناول هذا المبحث رقمنة الخدمات القضائية من خلال دراسة رقمنة استخراج الوثائق القضائية والخدمات المقدمة عن بُعد، ثم التطرق إلى رقمنة إجراءات التقاضي عبر دراسة آليات رفع الدعوى ومتابعة الدعوى القضائية إلكترونياً.

المطلب الأول: النظام الرقمي لتسيير العمل القضائي

ساهمت الرقمنة في تطوير الخدمات القضائية عبر توفير آليات إلكترونية حديثة مكّنت المتقاضين من الاستفادة من عدد من الخدمات بسرعة وسهولة، دون الحاجة إلى التنقل المستمر إلى الجهات القضائية. وفي هذا السياق سيتم التطرق إلى رقمنة استخراج الوثائق القضائية أولاً، ثم دراسة الخدمات القضائية المقدمة عن بُعد ثانياً.

الفرع الأول: رقمنة استخراج الوثائق القضائية

في إطار تجسيد مشروع رقمنة العدالة في الجزائر، تم اعتماد مجموعة من الأنظمة الإلكترونية التي تسمح للمواطن بالحصول على مختلف الوثائق القضائية عن بعد، بما يساهم في تقليص الإجراءات التقليدية والتخفيف من استعمال الوثائق الورقية، إضافة إلى اختصار الوقت وتحسين جودة الخدمة العمومية. ومن أهم هذه الخدمات ما يلي:

أولاً: استخراج صحيفة السوابق القضائية عبر الإنترنت

أتاحت وزارة العدل للمواطنين إمكانية استخراج القسيمة رقم 03 من صحيفة السوابق القضائية ممضاة إلكترونياً عبر الإنترنت، كما شملت هذه الخدمة أفراد الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج والأجانب الذين سبق لهم الإقامة بالجزائر، حيث يمكنهم الحصول عليها عبر الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج¹.

ثانياً: استخراج شهادة الجنسية إلكترونياً

تم تمكين المواطنين من استخراج شهادة الجنسية الجزائرية الموقعة إلكترونياً عبر الإنترنت، مع توسيع هذه

¹ موقع وزارة العدل الجزائرية، مرجع سابق، تاريخ زيارة الموقع: 2026/05/19، الساعة 10:30.

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

الخدمة لتشمل الجالية الجزائرية بالخارج من خلال السفارات والقنصليات، بما يضمن تسهيل الحصول على الوثائق الإدارية دون الحاجة إلى التنقل¹.

ثالثًا: استخراج نسخ الأحكام والقرارات القضائية

وفرت وزارة العدل للمحامين إمكانية سحب النسخ العادية من الأحكام والقرارات القضائية الموقعة إلكترونياً عبر الإنترنت، كما أصبح بالإمكان استخراج نسخ القرارات الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة من المجالس القضائية، دون ضرورة التنقل إلى مقر الجهة القضائية التي أصدرتها².

رابعًا: اعتماد التوقيع والتصديق الإلكترونيين على الوثائق القضائية

يقصد بالتوقيع الإلكتروني مجموعة من البيانات الإلكترونية المرتبطة بوثيقة رقمية، والتي تُستخدم لإثبات هوية صاحب التوقيع وضمان سلامة الوثيقة. أما التصديق الإلكتروني فيتمثل في التحقق من صحة التوقيع والوثيقة الإلكترونية³.

وقد اعتمدت وزارة العدل هذه التقنيات الحديثة بهدف تمكين مختلف المتدخلين في قطاع العدالة من توقيع الوثائق الإدارية والمحركات القضائية إلكترونياً بطريقة آمنة وموثوقة، بما يسمح بتقديم الخدمات القضائية عن بعد بكفاءة أكبر.

خامسًا: استخراج نسخ من عقود المحاكم الشرعية

أصبح بإمكان المواطنين وذوي الحقوق الحصول على نسخ من عقود المحاكم الشرعية المتعلقة بالأحوال الشخصية، كعقود الزواج والطلاق والوصايا والفرائض وغيرها، والتي تم تحريرها خلال الفترة الممتدة من سنة 1920 إلى فبراير 1975، وذلك من خلال وزارة العدل أو مختلف الجهات القضائية⁴.

سادسًا: الحصول على مستخرج الوجود بسجون الاحتلال خلال الثورة التحريرية

أتاحت وزارة العدل للمواطنين الذين تعرضوا للسجن خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، أو لذوي حقوقهم،

¹ موقع وزارة العدل الجزائرية، مرجع سابق

² موقع وزارة العدل الجزائرية، مرجع سابق

³ موقع مديرية التجارة لولاية الأغواط، تاريخ زيارة الموقع: 2026/05/19، الساعة 10:45، <https://www.wilaya-laghouat.dz/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9>

⁴ البوابة الإلكترونية للخدمات الإلكترونية، تاريخ زيارة الموقع: 2026/05/19، الساعة 11:00، البوابة الإلكترونية للخدمات الإلكترونية.

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

إمكانية استخراج شهادة تثبت وجودهم بسجون الاحتلال، وذلك عبر المديرية الفرعية للوثائق والمحفوظات أو من خلال المجالس القضائية.

ويتم الحصول على هذه الوثيقة بعد ملء استمارة إلكترونية تتضمن البيانات المطلوبة، ليتم بعدها تسليم المستخرج في أجل أقصاه 48 ساعة من تاريخ الطلب، بعد تقديم نسخة من بطاقة الهوية الوطنية والتوقيع على الاستلام، دون دفع أي رسوم¹.

الفرع الثاني: الخدمات القضائية المقدمة عن بُعد

تُعَدّ الخدمات القضائية المقدمة عن بُعد من أبرز تجليات التحول الرقمي في قطاع العدالة، حيث تهدف إلى تمكين المواطن من الحصول على خدماته القضائية دون الحاجة إلى التنقل، وفق مقارنة تقوم على تقليص الوثائق الورقية واعتماد مبدأ الإدارة الصفيرية الورق. ومن أهم هذه الخدمات ما يلي:

أولاً: خدمة التصحيح الإلكتروني لأخطاء سجلات الحالة المدنية

وفرت وزارة العدل الجزائرية خدمة إلكترونية مخصصة لتصحيح الأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية، بما يسمح للمواطنين داخل الوطن وخارجه بتقديم طلبات التصحيح وإرفاق الوثائق اللازمة عبر الإنترنت، أو من خلال أقرب محكمة أو بلدية، إضافة إلى الممثلات الدبلوماسية والقنصليات بالخارج². وتتم معالجة الطلب عبر مراحل رقمية، حيث يقوم المعني بإيداع ملف التصحيح على مستوى مصلحة الحالة المدنية، ثم يتولى العون المكلف إدخال البيانات عبر بوابة الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل باستخدام حساب خاص، ليتم تحويل الطلب إلكترونياً إلى الجهة القضائية المختصة. بعد ذلك، يقوم القاضي المختص بدراسة الطلب ومعالجته عبر تطبيق تسيير الملف القضائي، ليصدر القرار النهائي سواء بالقبول أو الرفض، ويتم تنفيذه من طرف ضابط الحالة المدنية³.

ثانياً: خدمة طلب رخص الاتصال بالمحبوسين إلكترونياً

أطلقت وزارة العدل منصة رقمية تسمح بإيداع طلبات رخص الاتصال بالمحبوسين بطريقة إلكترونية، وذلك في إطار تحسين جودة الخدمة العمومية وتوسيع نطاق الرقمنة داخل القطاع⁴.

¹ البوابة الإلكترونية للخدمات الإلكترونية، المرجع السابق

² مزيتي، فاتح، مرجع سابق، ص 22.

³ البوابة الإلكترونية للخدمات الإلكترونية، مرجع سابق، نفس تاريخ الزيارة.

⁴ موقع الإذاعة الجزائرية، تاريخ الزيارة: 2026/05/19، الساعة 08:55.

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

ويتم ذلك من خلال إنشاء حساب إلكتروني خاص بالمستخدم عبر إدخال بيانات الهوية والصفة ورقم الهاتف، حيث يتلقى المستخدم رمزاً سرياً عبر رسالة نصية لتأكيد التسجيل. وبعد معالجة الطلب، يتم إشعار المعني بقبول أو رفض الطلب عبر رسالة نصية قصيرة، كما تُرسل نسخة إلكترونية من الرخصة إلى صاحب الطلب عبر المنصة، ونسخة أخرى إلى المؤسسة العقابية المعنية¹.

ثالثاً: رقمنة وسائل التحصيل ودفع المستحقات القضائية

عملت وزارة العدل على تطوير آليات تحصيل الغرامات والمصاريف القضائية من خلال اعتماد نظام آلي متكامل مدعوم بقاعدة بيانات وطنية، بما يسمح بتحسين فعالية التحصيل وضمان تتبع العمليات المالية بدقة. كما تم إدراج بعض التسهيلات لفائدة المعنيين، مثل إمكانية الدفع بالتقسيط، إضافة إلى منح تخفيضات على المبالغ المستحقة في حال التسديد الطوعي، بما يساهم في تعزيز فعالية تنفيذ الأحكام القضائية وتحسين جودة الخدمة العمومية².

المطلب الثاني: رقمنة الخدمة القضائية وإجراءات التقاضي

يشهد مجال إجراءات التقاضي تحولات مهمة بفعل إدماج الوسائل الرقمية في مختلف مراحل الدعوى، بما يهدف إلى تبسيط الإجراءات وتسريع الفصل في القضايا وتحسين جودة العمل القضائي. وفي هذا السياق سيتم التطرق إلى رقمنة إجراءات رفع الدعوى في الفرع الأول، ثم رقمنة متابعة الدعاوى القضائية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: رقمنة إجراءات رفع الدعوى

تتجسد رقمنة إجراءات رفع الدعوى في مجموعة من التطبيقات التي اعتمدها قطاع العدالة لتسهيل المبادرة بالتقاضي وإيداع الدعاوى القضائية عن بعد، بما يضمن تقريب العدالة من المواطن وتبسيط الإجراءات.

أولاً: النيابة الإلكترونية

في إطار تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين وأفراد الجالية الجزائرية بالخارج، وضعت وزارة العدل أرضية إلكترونية تسمح للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين (الإدارات، المؤسسات، الشركات، الجمعيات...) بإيداع الشكاوى والعرائض عن بعد.

ويتم ذلك من خلال الولوج إلى منصة النيابة الإلكترونية عبر بوابة وزارة العدل، حيث يقوم المستخدم بملء استمارة تتضمن بياناته الشخصية، عنوانه، رقم هاتفه، وتفاصيل الشكوى. بعد ذلك يتم تحويل الطلب تلقائياً إلى

¹ موقع وزارة العدل الجزائرية، مرجع سابق، نفس تاريخ الزيارة.

² موقع وزارة العدل الجزائرية، مرجع سابق، نفس تاريخ الزيارة

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

ممثل النيابة المختص (وكيل الجمهورية أو النائب العام) لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ليتم إعلام صاحب الشكوى بالنتائج عبر المنصة أو بواسطة رسالة نصية قصيرة أو البريد الإلكتروني¹.

ثانيًا: الأرضية الرقمية لتبادل المذكرات والعرائض عبر الإنترنت

سعيًا نحو تحديث أساليب العمل القضائي، اعتمدت وزارة العدل أرضية رقمية تسمح للمحامين بتبادل المذكرات والعرائض إلكترونياً دون الحاجة إلى التنقل إلى الجلسات القضائية، وذلك وفقاً لأحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

وتُعد هذه الآلية خطوة نحو ترسيخ التقاضي الإلكتروني، حيث تُمكن المحامين مستقبلاً من تبادل الوثائق والإجراءات من أي مكان داخل التراب الوطني بشكل آمن وسريع².

الفرع الثاني: رقمنة متابعة الدعاوى القضائية

اعتمدت وزارة العدل الجزائرية مجموعة من الأنظمة والتطبيقات الرقمية التي تهدف إلى متابعة سير القضايا وضبط مختلف مراحلها، وتوفير المعلومات للمتقاضين بشكل فوري، ومن أهمها:

أولاً: الشباك الإلكتروني الوطني

يُعد الشباك الإلكتروني نافذة رقمية تمكّن المتقاضين أو ممثليهم من الاطلاع على مسار ملفاتهم القضائية والإجراءات المتخذة بشأنها، سواء على مستوى جهة قضائية واحدة أو جهات أخرى، دون الحاجة إلى التنقل³. كما يتيح هذا النظام الاطلاع على منطوق الأحكام والحصول على النسخ العادية منها، إضافة إلى إمكانية تتبع مآل القضايا والطعن عن بعد في بعض الإجراءات، وهو ما يعزز مبدأ تقريب العدالة من المواطن. وقد تم إطلاق الشباك الإلكتروني الوطني للجهات القضائية العادية رسمياً بتاريخ 2022/11/28، مع توسيع خدماته تدريجياً⁴.

ثانيًا: البريد الإلكتروني الداخلي لقطاع العدالة

تم استحداث نظام بريد إلكتروني داخلي يهدف إلى تسهيل تبادل المراسلات والوثائق بين مختلف الجهات

¹ موقع وزارة العدل الجزائرية، مرجع سابق، نفس تاريخ الزيارة.

² لكل، دورة الخدمات الإلكترونية في قطاع العدالة الجزائر أنموذجاً، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 03،

العدد 03، سنة 2023، ص 86

³ بوضياف، اسمهان، مرجع سابق، ص 276.

⁴ موقع وزارة العدل الجزائرية، مرجع سابق

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

القضائية ومصالح الضبطية القضائية، بما في ذلك تقارير الخبرة الممضاة إلكترونياً، مما يساهم في تسريع الإجراءات وضمان دقتها¹.

ثالثاً: آلية إرسال الوثائق والإجراءات القضائية إلكترونياً

تعتمد هذه الآلية على تمكين الجهات القضائية من إرسال الاستدعاءات والوثائق عبر الوسائل الإلكترونية بدل الطرق التقليدية، مع إشعار المتقاضين بمآل قضاياهم ومختلف المستجدات عبر رسائل نصية قصيرة².

رابعاً: المحادثة المرئية في تنظيم المحاكمات عن بعد

في الحالات التي تستدعيها ضرورة حسن سير العدالة أو بعد المسافة، يتم اللجوء إلى تقنية المحاكمة عن بعد عبر المحادثة المرئية، مع احترام جميع الضمانات القانونية وحقوق الدفاع، بما يسمح بسماع الأطراف واستجوابهم عن بعد بطريقة آمنة وفعالة.

يتم إرسال واستعمال هذه الوسيلة في إطار يضمن سرية الإرسال وأمانة المضمون، مع تسجيل التصريحات على وسائط تحفظ سلامتها وتُرفق بملف الإجراءات القضائية. كما تُدَوَّن الأقوال كاملة وبشكل حرفي في محضر رسمي يوقع عليه القاضي المكلف بالقضية وأمين الضبط.

كما يمكن اللجوء إلى تقنية المحادثة المرئية عن بعد أثناء مراحل التحقيق القضائي، سواء في استجواب وسماع الأطراف، أو خلال جلسات المحاكمة لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء عن بعد، بما يضمن استمرارية الإجراءات القضائية مع احترام الضمانات القانونية³.

¹ موقع وزارة العدل الجزائرية، مرجع سابق

² موقع وزارة العدل الجزائرية، مرجع سابق نفسه

³ موقع وزارة العدل الجزائرية، مرجع سابق نفسه

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

المبحث الثالث: تقييم مسار رقمنة مرفق العدالة

يعتبر مسار رقمنة مرفق العدالة من أهم التحولات الحديثة التي عرفها قطاع العدالة، نظراً لما أحدثته من تغييرات جوهرية في طرق تسيير العمل القضائي وتقديم الخدمات العدلية. فقد ساهمت الرقمنة في تحسين الأداء الإداري، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية والسرعة في معالجة الملفات والقضايا.

وفي هذا السياق، يهدف هذا المبحث إلى تقييم مدى نجاعة وفعالية مسار الرقمنة داخل مرفق العدالة، من خلال الوقوف على مختلف جوانبه الإيجابية والتحديات التي قد تعيق تحقيق أهدافه. وعليه، سيتم تناول الموضوع من خلال مطلبين؛ يتمحور الأول حول تقييم الرقمنة بصفة عامة، بينما يتناول الثاني تقييم الرقمنة داخل قطاع العدالة على وجه الخصوص.

المطلب الأول: تقييم الرقمنة

يُعدّ التحول الرقمي للمرافق العامة خطوة استراتيجية نحو تجسيد مفهوم الإدارة الحديثة، إذ يهدف إلى تحسين جودة الخدمات العمومية، وتقليل التكاليف، وتعزيز العلاقة بين الإدارة والمواطن. غير أن عملية رقمنة المرافق العامة، ورغم ما تحمله من مزايا عديدة، قد تواجه في المقابل بعض العراقيل والسلبيات التي تؤثر على فعاليتها. وفيما يلي عرض لأهم مزايا التحول الرقمي للمرافق العامة:

الفرع الأول: مزايا التحول الرقمي للمرافق العامة

يترتب عن تطبيق التحول الرقمي داخل المرافق العامة العديد من الإيجابيات، من أبرزها ما يلي:

أ- تحسين جودة الخدمات العمومية

تساهم الرقمنة في تقديم الخدمات الإدارية بسرعة وفعالية، مع التقليل من التأخير والأخطاء البشرية. فعلى سبيل المثال، أصبح بإمكان المواطنين استخراج شهادات الميلاد أو شهادات الإقامة إلكترونياً عبر مواقع البلديات في وقت قصير ودون الحاجة إلى التنقل، مما يساهم في تحسين مستوى الخدمة العمومية¹.

ب- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

عندما تتم الإجراءات بطريقة إلكترونية مؤمنة وخاضعة للرقابة، تتراجع فرص الرشوة والمحسوبية والتلاعب

¹ أحلام قواسمية، نور الهدى طيب، المرجع السابق ص 47

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

بالملفات. ومن الأمثلة على ذلك منصة "عدل" الخاصة بالسكن، التي تسمح للمواطن بمتابعة ملفه خطوة بخطوة دون تدخل مباشر من الإدارة، وهو ما يعزز الثقة في المرفق العام ويساهم تدريجيا في الحد من الفساد الإداري.

ج- تقليص البيروقراطية والروتين الإداري

تعتمد الإدارة الرقمية على المعالجة الإلكترونية للملفات، الأمر الذي يقلل من تكدس الوثائق الورقية والتنقل المتكرر بين المصالح الإدارية. فمثلا، أصبحت ملفات السكن تُعالج رقميا ويمكن متابعتها عبر المنصات الإلكترونية، مما يساعد على تسريع اتخاذ القرارات وتخفيف الضغط الإداري¹.

د- ترشيد الوقت والجهد الإداري

تؤدي الرقمنة إلى اختصار الوقت والجهد بالنسبة للإدارة والموظفين على حد سواء، خاصة من خلال الاستغناء عن الوسائل التقليدية في التواصل والمعاملات. ومن أمثلة ذلك تعميم البريد الإلكتروني المهني داخل المؤسسات الإدارية بدل الاعتماد على البريد الورقي.

هـ- تسهيل الوصول إلى الخدمات العمومية

تُمكن الخدمات الرقمية المواطنين من طلب الخدمات الإدارية في أي وقت ومن أي مكان، خاصة بالنسبة لسكان المناطق النائية. فعلى سبيل المثال، تتيح منصة وزارة الداخلية استخراج العديد من الوثائق الإدارية إلكترونيا على مدار الساعة، مما يعزز مبدأ المساواة في الحصول على الخدمة العمومية عبر مختلف مناطق الوطن.

و- دعم اتخاذ القرار بالاعتماد على البيانات

تساعد الأنظمة الرقمية الإدارات العمومية على جمع وتحليل البيانات بشكل آني ودقيق، بما يساهم في تحسين التخطيط واتخاذ القرارات المناسبة. ففي قطاع الصحة مثلا، تسمح الأنظمة الرقمية بتحديد أكثر الأمراض انتشارا ومناطق الضغط الصحي، وهو ما يساعد السلطات المختصة على توجيه الموارد والإمكانات بصورة أكثر² فعالية.

ي- تعزيز مشاركة المواطنين عبر المنصات التفاعلية

تُسهم المنصات الرقمية التفاعلية في تعزيز مشاركة المواطن في تسيير الشأن العام، حيث أصبح بإمكانه تقديم الشكاوى والاقتراحات ومتابعة المشاريع العمومية بشكل مباشر. ومن أمثلة ذلك منصة "بلاغ" التابعة لوزارة

¹ بيا مؤيد عبد المحسن الطائي، المرجع السابق، ص 108.

² أحلام قواسمية، نور الهدى طيب، المرجع السابق ص 47

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

الداخلية، التي تتيح للمواطنين التبليغ عن مختلف المشاكل داخل الأحياء، بما يعزز مبدأ المشاركة المجتمعية في تحسين الخدمة العمومية¹.

الفرع الثاني: سلبات التحول الرقمي للمرافق العامة

رغم الأهمية المتزايدة للتحول الرقمي في مختلف المجالات، إلا أنه لا يخلو من بعض السلبات والتحديات التي قد تعيق نجاحه، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف البنية التحتية أو نقص الكفاءات. ويمكن إبراز أهم هذه السلبات فيما يلي:

أ- ضعف البنية التحتية الرقمية

يؤدي ضعف شبكات الإنترنت وعدم توفر تدفق عالٍ ومستقر إلى بطء الخدمات الرقمية أو توقفها، مما يدفع بعض المواطنين إلى العودة للطرق التقليدية في التعامل مع الإدارة.

ب- نقص الكفاءة الرقمية لدى الموظفين

يتطلب التحول الرقمي موارد بشرية مؤهلة، غير أن العديد من موظفي القطاع العمومي لا يتلقون تكوينًا كافيًا في المجال الرقمي، مما يؤدي إلى صعوبات في استخدام الأنظمة المعلوماتية أو رفضها أحيانًا خوفًا من فقدان الوظيفة، وهو ما ينعكس سلبًا على سير المعاملات وثقة المواطن.

ج- مقاومة التغيير داخل الإدارة

يُلاحظ تمسك بعض الموظفين بالأساليب التقليدية نتيجة ترسخ الثقافة البيروقراطية، مما يعرقل تبني الحلول الرقمية. ومن الأمثلة على ذلك رفض رقمنة الأرشفة أو الاستمرار في استعمال الوثائق الورقية رغم توفر البدائل الإلكترونية، وهو ما يؤدي إلى بطء التحول وازدواجية في العمل الإداري².

د- الفجوة الرقمية بين المواطنين

لا يمتلك جميع المواطنين نفس القدرة أو الوسائل للاستفادة من الخدمات الرقمية، سواء بسبب المستوى التعليمي أو العمر أو نقص الوسائل التقنية. فعلى سبيل المثال، قد يواجه كبار السن صعوبات في استخدام الهواتف الذكية أو المنصات الإلكترونية، مما قد يؤدي إلى إقصاء فئة من المجتمع من الاستفادة الكاملة من الخدمات العمومية ويعمق التفاوت الاجتماعي.

¹ المعتز بالله زيلح، التحول الرقمي في الجزائر ودوره في تعزيز الأداء التنظيمي للمؤسسة العمومية: دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة غرداية، 2023، ص 96.

² الدراويش، رقمنة المرافق العمومية في الجزائر بين الجودة في الأداء وتحديات التطبيق: المركز الجامعي نور البشير نموذجًا، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي، أدرار، الجزائر، ص 701.

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

هـ- ضعف التنسيق بين الهيئات العمومية

غالبا ما تطلق كل هيئة أو قطاع مشاريع رقمية بشكل منفصل دون تنسيق كافٍ مع باقي القطاعات، مما يؤدي إلى تكرار الجهود وإهدار الموارد. ومن أمثلة ذلك إعادة طلب نفس الوثائق من المواطن رغم توفرها مسبقا في قاعدة بيانات جهة أخرى.

و- ارتفاع تكلفة التحول الرقمي في المراحل الأولى

تتطلب عملية التحول الرقمي استثمارات كبيرة في البنية التحتية، والبرمجيات، والتجهيزات التقنية. إلا أن ضعف التخطيط أو سوء التسيير قد يؤدي إلى عدم استغلال هذه الاستثمارات بالشكل الأمثل، مما يتسبب في تأخر تنفيذ المشاريع الرقمية أو إعادة توجيه الميزانيات¹.

المطلب الثاني: تقييم الرقمنة قطاع العدالة

إن عملية رقمنة المرفق العام، رغم ما يواجهها من تحديات تكنولوجية تتمثل في ضعف البنية التحتية اللازمة لعملية التحول نحو الإدارة العصرية، مثل محدودية انتشار خدمات الإنترنت، إضافة إلى التحديات البشرية المرتبطة بالأمية التكنولوجية لدى العنصر البشري داخل المرفق العمومي، إلا أن توجه الدولة الجزائرية نحو تبني خيار الإدارة الإلكترونية من خلال توفير الإطار القانوني لرقمنة المرفق العام يُعتبر خطوة هامة في مسار عصنة الإدارة العمومية. ويظهر ذلك من خلال عدة نتائج أهمها²:

الفرع الأول: تحقيق الكفاءة والفعالية في الأداء³

حيث أصبح هناك مستوى عالٍ من التنسيق بين مختلف المصالح والدوائر الحكومية، مع سهولة وسرعة في انتقال المعلومات بدقة وانسيابية بين مختلف الإدارات. كما ساهم ذلك في تبسيط

¹ الدراويش، المرجع السابق، ص 702.

² خالد صولي، دور التشريعات القانونية في تطوير أداء المرفق العمومي في الجزائر (نموذج مرفق العدالة)، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 22، 2026، ص 1285

³ مفيدة مقورة، عصنة قطاع العدالة: دراسة في الإنجازات وتشخيص المعوقات، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، المجلد 3، العدد 20، ديسمبر 2022، ص 71.

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

الإجراءات على المواطن وعلى الموظف والمسؤول، مما أدى إلى رفع مستوى أداء وفعالية المرفق العمومي بما يحقق أهداف الرقمنة المتمثلة في تقديم خدمة عمومية سريعة وذات جودة عالية¹.

الفرع الثاني: الدقة في المعطيات

حيث ساهمت الرقمنة في تقليل الأخطاء الناتجة عن إدخال وتحليل البيانات بالطرق التقليدية، من خلال اعتماد الوسائل الإلكترونية في تسجيل المعلومات ومعالجتها. كما أصبح من السهل على المتعاملين مع المرفق العام، وخاصة المسؤولين، الوصول إلى المعلومات المطلوبة واسترجاعها بدقة وموثوقية عالية².

الفرع الثالث: تبسيط الإجراءات الإدارية

أدى اعتماد الأنظمة الرقمية وتخزين كم هائل من المعلومات في الحواسيب إلى تقليص المعاملات الورقية وتجنب تكرار إدخال البيانات في كل مرة للحصول على الخدمات العمومية، وخاصة خدمات مرفق العدالة. كما مكنت هذه الرقمنة المسيرين من استخراج الوثائق المطلوبة مباشرة من مصادرها دون إلزام المواطن بالتنقل بين الإدارات المختلفة، وهو ما يحقق الهدف الأساسي للإدارة الإلكترونية المتمثل في تقريب الخدمة من المواطن وتبسيط إجراءات الحصول عليها. ومن ثم، يمكن القول إن الجهود القانونية التي تبذلها الدولة الجزائرية في سبيل عصنة الإدارة العمومية وقطاع العدالة قد قطعت شوطاً مهماً، وأسهمت بشكل كبير في تحقيق الأهداف المرجوة من عملية الرقمنة³.

¹ خالد صولي، المرجع السابق ص 1285

² خالد صولي، المرجع السابق نفسه ص 1285

³ خالد صولي، المرجع السابق نفسه ص 1285

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر.

خلاصة الفصل الثاني

يُظهر الفصل الثاني أن قطاع العدالة في الجزائر قد شهد تحولاً تدريجياً ومهماً نحو الرقمنة، شمل مختلف الجوانب التنظيمية والتقنية والإدارية، بهدف عصرنه المرفق القضائي وتحسين جودة الخدمة العمومية. فقد تبين أن هذا التحول لم يكن مقتصرًا على إدخال الوسائل التكنولوجية فقط، بل ارتكز على بناء إطار تنظيمي وهيكلي يدعم الرقمنة، إلى جانب تطوير البنية التحتية الرقمية من خلال تعزيز الربط بالشبكات الإلكترونية، وإنشاء المنصات الرقمية، والعمل على تأهيل الموارد البشرية لمواكبة هذا التحول، إضافة إلى تعزيز التعاون القطاعي لإنجاح مشاريع الرقمنة.

كما أبرز الفصل أن الرقمنة امتدت لتشمل تسيير الموارد وسير العمل القضائي، من خلال اعتماد أنظمة معلوماتية متخصصة في تسيير موظفي العدالة ومساعدتهم، وتسيير المحبوسين والرقابة الإلكترونية، إلى جانب تطوير قواعد البيانات القضائية وأنظمة الإدارة القضائية الإلكترونية، مما ساهم في رفع فعالية التسيير ودقة المعالجة وسرعة اتخاذ القرار.

وفي السياق نفسه، تم التطرق إلى رقمنة الخدمات القضائية وإجراءات التقاضي، حيث أتاحت وزارة العدل للمواطنين إمكانية استخراج الوثائق القضائية عن بعد والاستفادة من خدمات إلكترونية متنوعة، بالإضافة إلى رقمنة إجراءات رفع ومتابعة الدعاوى القضائية عبر منصات رقمية، وهو ما ساهم في تقريب العدالة من المواطن وتبسيط الإجراءات وتقليص الزمن القضائي.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن رقمنة قطاع العدالة في الجزائر تمثل مسارًا استراتيجيًا متواصلًا يهدف إلى تحقيق عدالة أكثر نجاعة وشفافية، من خلال اعتماد الحلول الرقمية في مختلف مراحل العمل القضائي والإداري.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة، يتبين أن الرقمنة أصبحت خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه لتطوير المرافق العمومية وتحسين جودة خدماتها، خاصة في قطاع العدالة الذي يُعد من أهم المرافق الحيوية في الدولة. وقد أظهرت التجربة الجزائرية توجهاً واضحاً نحو عصنة هذا القطاع من خلال وضع الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة، وتطوير البنية التحتية الرقمية، واعتماد أنظمة معلوماتية حديثة ساهمت في تحسين الأداء القضائي والإداري.

كما أسهمت الرقمنة في تسهيل الإجراءات وتقليص الأجل وتحسين تسيير الموارد البشرية والملفات القضائية، إضافة إلى تقريب العدالة من المواطن عبر توفير العديد من الخدمات الإلكترونية عن بعد. ورغم النتائج الإيجابية المحققة، فإن نجاح هذا المسار يظل مرتبطاً بمواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الجوانب التقنية والتنظيمية والبشرية، بما يضمن تحقيق عدالة أكثر كفاءة وشفافية واستجابة لاحتياجات المجتمع.

النتائج:

1. أن الإطار التنظيمي للرقمنة في الجزائر ساهم في إرساء قواعد قانونية ومؤسسية تدعم عصنة مرفق العدالة .
2. أن الرقمنة ساعدت في تحسين فعالية الأداء القضائي من خلال تسريع الإجراءات وتقليل الطابع الورقي .
3. أن إدخال الأنظمة المعلوماتية أسهم في تعزيز الشفافية وتقليص الأخطاء الإدارية .
4. أن الخدمات القضائية الإلكترونية ساهمت في تقريب العدالة من المواطن وتسهيل الولوج إليها .
5. رغم التطور المسجل، لا تزال الرقمنة تعاني من بعض النقص المرتبطة بالبنية التحتية والتكوين البشري.

التوصيات:

1. تعزيز الإطار التشريعي للرقمنة وتحسينه بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة .
2. الاستثمار أكثر في البنية التحتية الرقمية وتوسيع التغطية الشبكية داخل المؤسسات القضائية .
3. تكثيف برامج تكوين وتأهيل الموارد البشرية في مجال التحول الرقمي .
4. تطوير أنظمة الحماية والأمن السيبراني لضمان سلامة المعطيات القضائية .
5. تعميم الخدمات القضائية الإلكترونية بشكل كامل وتوسيع استخدامها لتشمل جميع مراحل التقاضي .

من خلال ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة، يمكن إثبات صحة الفرضية القائلة بأن: تبني نهج رقمنة المرفق العام يساهم في تحقيق جودة الخدمة العمومية.

فقد أظهرت النتائج أن الرقمنة أسهمت في تحسين أداء المرافق العمومية من خلال تسريع الإجراءات الإدارية، وتسهيل الحصول على الخدمات، وتقليل الآجال والتكاليف، وتحسين دقة المعلومات المتداولة، إضافة إلى تعزيز الشفافية والفعالية في تسيير الموارد البشرية والملفات الإدارية. كما انعكست هذه المزايا بشكل واضح على قطاع العدالة، حيث ساعدت الرقمنة على تقريب الخدمة القضائية من المواطن وتبسيط إجراءات الاستفادة منها.

وعليه، فإن المعطيات النظرية والتطبيقية التي تناولتها الدراسة تؤكد أن اعتماد الرقمنة في المرفق العام يعد عاملاً أساسياً في الارتقاء بجودة الخدمة العمومية وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والنجاعة في الأداء.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية

1- الدساتير والإتفاقيات والقوانين:

- (1) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 82، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020.
- (2) الأمر رقم 58-75 المتضمن القانون المدني الجزائري هو الأمر الصادر بتاريخ 26 سبتمبر 1975، والمتضمن القانون المدني الجزائري، والذي يُعد الإطار التشريعي الأساسي للمنظم للعلاقات المدنية في الجزائر، وقد نُشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بالعدد 78، ص 1013،
- (3) القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة :قانون رقم 03-15 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 01 فبراير سنة 2015، يتعلق بعصرنة العدالة، صادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06.
- (4) قانون رقم 07-18 مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق لـ 10 يونيو سنة 2018، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، صادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34.
- (5) المرسوم الرئاسي رقم 99-234 المؤرخ في 19 أكتوبر 1999، والمتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة

2- الكتب

- (1) أسود ياسين، "الرقمنة كضمان للجودة في التعليم العالي"، ضمن أعمال تحرير خاتمة سامية، *الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة*، الجزء الأول، الجزائر: دار كنوز الحكمة، 2021، فبراير 22-21، ص 180.
- (2) بطاطا نور الدين، "واقع التعليم الرقمي بالجامعة الجزائرية: جامعة المسيلة نموذجا"، ضمن أعمال تحرير خاتمة سامية، *الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة*، الجزء الثاني، الجزائر: دار كنوز الحكمة، 2021، فبراير 22-21، ص 133
- (3) بطرس أنطوان، "صناعة المعلومات"، مجلة العربي، العدد 200، سبتمبر 1992، الكويت، ص 101.
- (4) بيا مؤيد عبد المحسن الطائي، *إمكانية تطبيق الإدارة الرقمية*، دار الكتب القانونية، مصر، 2011، ص 30.

- (5) الجميلي، قصي قحطان خليفة، *الموارد البشرية في الفنادق* ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004
- (6) حسين محمد الحسن، *الإدارة الإلكترونية: المفاهيم، الخصائص، المتطلبات*، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 192.
- (7) خالد ممدوح إبراهيم، *الحكومة الإلكترونية*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص. 59.
- (8) دائل صادق الجواد، حميد ناصر القتال، *حل المشكلات الإدارية*، دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص. 62.
- (9) رشيد خلوفي، *قانون المنازعات الإدارية: الدعاوى وطرق الطعن الإدارية، الجزء الثاني*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2021، ص 111.
- (10) سنان الموسوي، *إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها*، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2004، ص 404.
- (11) صدام خميسة، *الحكومة الإلكترونية: الطريق نحو الإصلاح الإداري*، عالم الكتب للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 98.
- (12) الطيب بلعيز، *إصلاح العدالة في الجزائر (الإنجاز والتحدي)*، دار القصة للنشر، الجزائر، 2008، ص 174-175.
- (13) عصام عبد الفتاح مطر، *الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 52.
- (14) عمار عوابدي، *القانون الإداري (النشاط الإداري)*، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 03، الجزائر، 2005، ص ص 27-28.
- (15) قنديلجي، إبراهيم عامر، *الحكومة الإلكترونية*، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015 .
- (16) مازن فارس رشيد، *إدارة الموارد البشرية*، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 196.

- (17) محيد حميد، "الرقمنة والتعليم الإلكتروني في قطاع التعليم العالي"، ضمن أعمال تحرير خواثرة سامية، الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، الجزء الأول، الجزائر: دار كنوز الحكمة، 21-22 فبراير 2021
- (18) محمد الصغير بعلي، القانون الإداري: التنظيم الإداري والنشاط الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة 2006، عنابة، الجزائر
- (19) محمد سعيد عمر، الاتجاهات الحديثة والتكنولوجيا في الإدارة العامة: الحكومة الإلكترونية، الطبعة 01، المجلد 01
- (20) محمد محمد الهادي، "نحو توظيف تكنولوجيا المعلومات لتطوير التعليم في مصر"، ضمن أبحاث المؤتمر العالمي الثاني لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، 13-15 ديسمبر 1994، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر
- (21) محمد محمود محمد إبراهيم، "الرقمنة لضمان جودة التعليم"، ضمن أعمال تحرير خواثرة سامية، الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، الجزء الأول، الجزائر: دار كنوز الحكمة، 21-22 فبراير 2021
- (22) نيكولاس نيجروبونتي، التكنولوجيا الرقمية: ثورة جديدة في نظم الحاسبات والاتصالات، ترجمة سمير إبراهيم شاهين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1998
- (23) وليد حيدر جابر، طرق إدارة المرافق العامة: المؤسسة العامة والخصخصة، المؤسسة العامة، منشورات الحلبي الحقوقية
- 3- الدوريات والتقارير**
- (1) الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات، إرشادات مشاريع رقمنة مجموعات الحق العام في المكتبات ومراكز الأرشيف، سلسلة ترجمة معايير الإفلا 2002، ترجمة هبة ملحم، صادر عن الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات
- (2) أحمد الكبسي، تطور المنظمة في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة، مجلة العربية، العدد 29، 2008،
- (3) أحمد بن مسعود، "جريمة المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 01
- (4) بشير عباس العلق، الإدارة الرقمية: المجالات والتطبيقات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2004

- (5) بلخير محمد آيت عودية، "القرار الإداري الخوارزمي"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 03، 2020
- (6) بلواضح الطيب وخليفة الذهبي، "الخدمات الإلكترونية المتاحة في مجال عصنة العدالة الجزائرية"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، 2020
- (7) بوشربي، مريم، وعبابسة، دزيمه، المراقبة الإلكترونية كأسلوب حديث للمعاملة العقابية في ظل القانون رقم 01/18 المعدل لقانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية - مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، العدد 06، الجزائر، جانفي 2019
- (8) بوضياف، إسمهان، عصنة قطاع العدالة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 06، العدد 02، 2022
- (9) حسين زاوش، "الإطار المفاهيمي للخدمة العمومية الإلكترونية"، ضمن: جمع وإعداد لبيد عماد وموزاي بلال، الخدمة العمومية في الجزائر: معطيات الواقع ورهانات المستقبل، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ماي 2021
- (10) حسين علي إبراهيم فلاح، "آليات توظيف تقنيات البيئة الرقمية وأدواتها في تلبية متطلبات إعداد بحوث الصحافة والإعلام وإنجازها"، مجلة كلية التربية السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2019
- (11) الدراويش، رقمنة المرافق العمومية في الجزائر بين الجودة في الأداء وتحديات التطبيق: المركز الجامعي نور البشير نموذجاً، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي، أدرار، الجزائر
- (12) سعيدة حركات، سارة بن عيدة، "تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات الصحية: إشارة إلى القطاع الصحي في الجزائر"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، المجلد 7، العدد 2، 2020
- (13) سعدي سليمة، "معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمكتبات الجامعية الجزائرية من وجهة نظر مسؤولي المكتبات الجامعية لولاية قسنطينة"، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، المجلد 48، العدد 04، سنة 2013
- (14) الطيب صيد، مجتمع المعلومات: السياقات السوسولوجية للمواطنة الجديدة في الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 4، ديسمبر 2012
- (15) عبد المجيد بن يكن، المرافق العامة ونظامها القانوني في التشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 3

- 16) غالم الهام مصطفى، "الحكومة الإلكترونية كمدخل للإصلاح: أسس نظرية وآليات التطبيق (تجربة الجزائر)"، المجلة المصرية لعلوم المعلومات، المجلد 5، العدد 2، أكتوبر 2018
- 17) فاروق، خلف، *التطبيقات العملية للإدارة الإلكترونية بقطاع العدالة في الجزائر*، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، 2020
- 18) لكحل، دورة الخدمات الإلكترونية في قطاع العدالة الجزائر أنموذجًا، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 03، سنة 2023
- 19) محمد توفيق ومان، جامعة بسكرة، الجزائر، "التكنولوجيا الرقمية ودورها في تنمية المورد البشري الخاص بسلك الأمن لولاية بسكرة"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 27، 2017
- 20) مرزق، عبد القادر، *مجهودات رقمنة قطاع العدالة بين مقتضيات العصرنة وتحديات الواقع*، مجلة القانون، المجلد 12، العدد 02، 2023، الجزائر
- 21) مزيتي، فاتح، مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة بيبليوفيليا للدراسات في المكتبات والمعلومات، العدد 04، 2019
- 22) مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي، "مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات: دراسات الاستراتيجية المتبعة"، مجلة RIST، المجلد 19، العدد 1، 2010
- 23) يحيى إبراهيم، "الإنترنت في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2002
- 24) خالد صولي، دور التشريعات القانونية في تطوير أداء المرفق العمومي في الجزائر (نموذج مرفق العدالة)، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 22، 2026
- 25) مفيدة مقورة، *عصرنة قطاع العدالة: دراسة في الإنجازات وتشخيص المعوقات*، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميله، المجلد 3، العدد 20، ديسمبر 2022

4- الأطروحات والمذكرات

- 1) أحلام قواسمية، نور الهدى طبيب، *دور الرقمنة في تحسين أداء المرافق العامة بالجزائر*، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2024-2025، ص21

- (2) أمينة بن حامد، *الحكومة الإلكترونية: تجربة الجزائر للتحول نحو الحكومة الإلكترونية*، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات إدارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2013، ص. 29.
- (3) إيهاب خميس أحمد المير، *متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية: دراسة تطبيقية على العاملين بالإدارة العامة للمرور في مملكة البحرين*، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2017، ص. 114.
- (4) بن الشيخ، سليمان، *أثر رقمنة العدالة في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر*، مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2024-2025، ص 41.
- (5) بن بوزيد سهيلة، *التحول الرقمي في المؤسسات العمومية الجزائرية: دراسة حالة قطاع العدالة*، مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013، ص.35.
- (6) بونجي، سامية، *أطر الرقمنة في الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الإلكترونية*، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محند أولحاج، البويرة، الجزائر، جوان 2015.
- (7) رزاق جيهان، *الرقمنة وانعكاساتها على الإدارة المحلية*، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2022-2023، ص 09
- (8) ريان بن كحلة ، *دور الإدارة الإلكترونية في رقمنة سجلات الحالة المدنية*، مذكرة لنيل شهادة ماستر، 2018-2019، ص 8
- (9) الزرو نصر، "مبدأ قابلية قواعد المرفق العام للتغيير والتطور"، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 12.
- (10) المعتر بالله زبيلح، *التحول الرقمي في الجزائر ودوره في تعزيز الأداء التنظيمي للمؤسسة العمومية: دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجاء*، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة غرداية، 2023، ص 96.
- (11) مهري سهيلة، *المكتبة الرقمية في الجزائر: دراسة الواقع وتطلعات المستقبل*، رسالة ماجستير غير منشورة في علم المكتبات، تخصص إعلام علمي وتقني، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم المكتبات، 2005-2006، ص 81.

5-مواقع إلكترونية :

موقع المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج الجزائرية، [/https://dgapr.mjustice.gov.dz](https://dgapr.mjustice.gov.dz) تاريخ

الزيارة: 2026/05/18 الساعة 22:15

موقع مجلس الدولة، مرجع سابق، نفس تاريخ الزيارة.

موقع الإذاعة الجزائرية، <https://redicelgcric.de/news/ar/article/20160902/87171.html>، تاريخ

الزيارة: 2026/05/18 الساعة 19:30

موقع مديرية التجارة لولاية الأغواط، تاريخ زيارة الموقع: 2026/05/19، الساعة 10:45،

<https://www.wilaya-laghouat.dz/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8>

[laghouat.dz/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9](https://www.wilaya-laghouat.dz/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9)

[AA/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9](https://www.wilaya-laghouat.dz/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9)

البوابة الإلكترونية للخدمات الإلكترونية، تاريخ زيارة الموقع: 2026/05/19، الساعة 11:00، البوابة الإلكترونية

للخدمات الإلكترونية.

موقع وزارة العدل الجزائرية، المرجع السابق ، تاريخ زيارة الموقع: 2026-05-18، الساعة 18:50

موقع وزارة العدل الجزائرية، [/https://www.mjustice.gov.dz/ar](https://www.mjustice.gov.dz/ar) تاريخ زيارة الموقع: 2026-05-18،

الساعة 17:30

1) ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

1- Barry Sheehy ،Technology Investment, Execution Excellence ،vol. 16 ،no.

،London ،Clive Bingley ،*The Basics of Information Technology* ،Rowley J. E-2

198

الفهرس

الصفحة	فهرس المحتويات
أ - هـ	مقدمة :
- 13 -	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة والمرافق العامة وتطبيقاتهما في الجزائر
- 14 -	المبحث الأول: المفهوم القانوني للرقمنة والمرافق العامة
- 15 -	المطلب الأول: ماهية الرقمنة
- 27 -	المطلب الثاني: الإطار القانوني للمرافق العامة
- 35 -	المبحث الثاني: التحول الرقمي للمرافق العامة في الجزائر
- 35 -	المطلب الأول: محددات التحول الرقمي للمرافق العامة
- 43 -	المطلب الثاني: تجليات تطبيق الرقمنة في المرافق العامة
- 52 -	الفصل الثاني: تطبيقات الرقمنة في قطاع العدالة في الجزائر
- 53 -	المبحث الأول: الهيكل التنظيمي لرقمنة مرفق العدالة
- 53 -	المطلب الأول: البعد التنظيمي والإداري لرقمنة قطاع العدالة
- 57 -	المطلب الثاني: البنية التحتية لرقمنة العدالة
- 61 -	المطلب الثالث : رقمنة نظام تسير الموارد البشرية
- 65 -	المبحث الثاني: رقمنة الخدمات القضائية وإجراءات التقاضي
- 65 -	المطلب الأول: النظام الرقمي لتسير العمل القضائي
- 68 -	المطلب الثاني: رقمنة الخدمة القضائية وإجراءات التقاضي
- 71 -	المبحث الثالث: تقييم مسار رقمنة مرفق العدالة
- 71 -	المطلب الأول: تقييم الرقمنة
- 74 -	المطلب الثاني: تقييم رقمنة قطاع العدالة
- 78 -	خاتمة
- 81 -	قائمة المراجع
- 89 -	الفهرس
- 91 -	الملخص

ملخص

ملخص :

تناولت هذه الدراسة الإطار التنظيمي للرقمنة وانعكاساته على أداء المرفق العمومي في الجزائر، مع اتخاذ مرفق العدالة نموذجًا للدراسة. وهدفت إلى إبراز دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات القضائية وتطوير أساليب التسيير الإداري والقضائي. كما تطرقت الدراسة إلى مختلف النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة للتحويل الرقمي، إضافة إلى أهم التطبيقات الرقمية المعتمدة في قطاع العدالة. وقد خلصت الدراسة إلى أن الرقمنة ساهمت في تعزيز فعالية المرفق القضائي وتقريب العدالة من المواطن، رغم استمرار بعض التحديات التقنية والبشرية والتنظيمية. وتبقى مواصلة تطوير البنية التحتية الرقمية وتأهيل الموارد البشرية من أهم عوامل نجاح مشروع العدالة الرقمية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : الرقمنة، المرفق العمومي، العدالة الرقمية، الإدارة الإلكترونية، قطاع العدالة.

Abstract :

This study examined the regulatory framework of digitization and its impact on the performance of public utilities in Algeria, taking the justice sector as a model. It aimed to highlight the role of digitization in improving judicial services and modernizing administrative and judicial management methods. The study also addressed the legal and regulatory texts governing digital transformation, in addition to the main digital applications adopted in the justice sector. The study concluded that digitization has contributed to enhancing the efficiency of the judicial public service and bringing justice closer to citizens, despite the persistence of some technical, human, and organizational challenges. The continued development of digital infrastructure and the qualification of human resources remain among the main factors for the success of digital justice in Algeria.

Keywords: Digitization, Public Utility, Digital Justice, E-Government, Justice Sector.